صـوت الانســان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

مجزرة حلبجة فاجعة لن ينساها التأريخ

في ذكرى إستشهادها يوم ١٦ / آذار / ١٩٨٨

No. 145 Apr. 2023

الــعدد ١٤٥ نيسان ٢٠٢٣

صوت الانسان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان

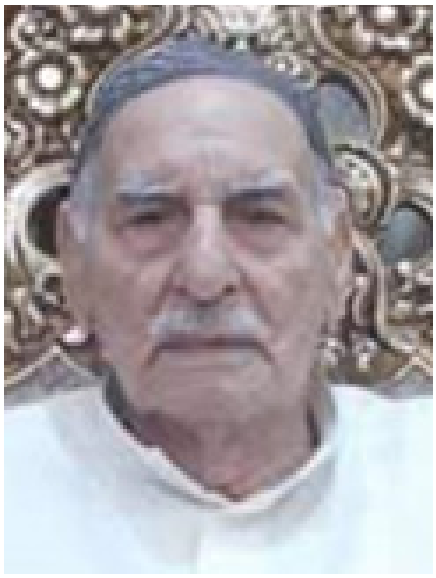

* الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي الرئيس الأول للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من المؤتمر التأسيسي في ٢٠٠٤/١١/٢٦ ولغاية أختطافه ببغداد في ٦ / ٣ / ٢٠٠٦

* الفقيد الراحل الاستاذ حاتم كريم السعدي الرئيس الثاني للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من ٢٠١١ ولغاية رحيله في ٢٨ / ٣ / ٢٠٢١ في مدينة الكاظمية ببغداد

صاحب أمتياز المجلة
عبدالخالق محمد رشيد

رئيس التحرير
أكرم الشيخ مقلد

مدير التحرير
محمد ناصر الفيلي

التصميم والمتابعة
علاء شاكر / رافل عبدالله

من محتويات العدد :

١. القرار السياسي للمحكمة الجنائية الدولية .
٢. الصحافة والعدالة .
٣. المرأة والتنمية في العراق .
٤ . نساء مناضلات اميلين بنكهرست ١٨٥٨ - ١٩٢٨ .
٥. الفساد آفة بحاجة لعلنية التسمية بمقترفيه وفضحهم .
٦. العراق العدمي .
٧. المؤسسات التربوية وبناء الدولة والمجتمع .
٨. اتفاقية دولية للقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل .

للاشتراك في مجلة صوت الانسان يرجى الاتصال على العنوان التالي :
بغداد – الكرادة – شارع 52

+964 (0) 780 5852 270
+964 (0) 770 2564 912
E-Mail : ihrs.iraq@yahoo.com

رقم تسجيل الجمعية لدى دائرة المنظمات غير الحكومية 1h7496
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد 830
رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 554

صدر العدد صفر خارج العراق في حزيران ١٩٩٦
صدر العدد ٣٩ داخل العراق في تموز ٢٠٠٣

تنويه: الاراء والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كتابها وليست بالضرورة ان تتفق مع رأي المجلة

بيان الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد
بمناسبة مرور عامين على رحيل الأستاذ حاتم كريم السعدي

بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ رحل عنا منذ عامين بعد مرضٍ طويل ومتعب أحد أبرز نشطاء ومؤسسي الجمعية، بعد أن استلم تلك المسؤولية بعد اختطاف الدكتور أحمد الموسوي من مقر الجمعية في منطقة المنصور ببغداد في وضح النهار وأمام أعضاء الإدارة الموجودين في المقر ومصيره مجهول لحد اليوم.

الفقيد (أبو كريم) من مواليد ١٩٤٠ في مدينة الكاظمية ببغداد وخريج كلية الحقوق في مصر. كرس حياته للنضال الوطني والقومي والحقوقي، وتعِرض إلى الملاحقة واضطر إلى الهجرة إلى خارج الوطن. شارك مع عدد من نشطاء حقوق الإنسان بتأسيس الجمعية العراقية، وأصبح عضواً في الهيئة الإدارية للجمعية واستلم مسؤولية رئاسة الجمعية بعد اختطاف الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي في ٢٠١٦/٣/٦ دفاعاً عن مسيرة الجمعية ، كان رئيس مجلة (صوت الإنسان) في ظروف خطيرة وصعبة وإمكانيات محدودة إلى أن وافته المنية في ٢٠٢١/٣/٢٨.

تتقدم جمعيتنا (الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد) بتعازينا الحارة لزملائه وذويه ومحبيه وهو يعتبر خسارة للجمعية وللمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان لدوره الفعال في هذه المسيرة الطويلة والشاقة في بلادنا والمشاكل والأزمات الكثيرة دون إيجاد الحلول لها.

لروحه الطاهرة الرحمة والسكينة والسلام والذكر الطيب ..

٢٨ / ٣ / ٢٠٢٣ الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

القرار السياسي للمحكمة الجنائية الدولية

زهير كاظم عبود

يفترض بالمحكمة الجنائية الدولية انها مستقلة ولها علاقة بمنظومة الأمم المتحدة ، وانها مكملة للولاية القضائية الجنائية للدول الأعضاء ، وانها قامت على أساس انها ضامنة بشكل دائم لتحقيق العدالة الدولية .

وإزاء ما يحدث من معارك وانتهاكات بين روسيا الاتحادية وبين أوكرانيا منذ فترة تجاوزت السنة ، ودون ان نلمس توجها جديا ومساع تفرضها الاخلاق والالتزامات الدولية تقع على عاتق المنظمة الدولية ، ولم يتقدم أي مشروع للسلام واللجوء الى الحوار لحل النزاع والاشكالات بين الدولتين ، ودون الخوض في أسباب النزاع القائم والظروف التي دفعت الطرفين للقتال ، وما سيتحمله كلا البلدين من خسائر بشرية ومادية وانتهاكات واخطاء بسبب المواجهات العسكرية واللجوء الى القوة الغاشمة في جميع المعارك التي يتفرج عليها العالم للأسف .

وإذ تصدر الدائرة التمهيدية الثانية في المحكمة الجنائية الدولية قرارا بإصدار امر القبض بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبحق السيدة ماريا بيلوفا المفوضة المعنية بحقوق الطفل في الرئاسة الروسية ، ويصدر هذا القرار والحرب الطاحنة قائمة بين البلدين ، وعلى أساس الاتهام الموجه للرئيس الروسي بزعم سيطرة القوات الروسية على مجموعة من الأطفال الموجودين في دور الايتام في أوكرانيا وعرضهم للتبني في روسيا.

ان هذا الاتهام قامت الحكومة الأوكرانية بتوجيهه بعد ان دخلت القوات الروسية الى مناطق واراضي اوكرانية في العام الماضي ، وعدت المحكمة الجنائية الدولية هذا العمل جريمة من جرائم الحرب ، وقبل ان تصدر المحكمة الجنائية الدولية هذا القرار كانت صحيفة النيويورك تايمز قد تحدثت عنه قبل صدوره .

ويحكم تشكيل المحكمة الجنائية الدولية قانون تم التوقيع عليه خلال التوقيع على نظام روما الأساسي ويشمل اختصاص المحكمة الدول الأعضاء الموقعة على النظام الأساسي ، ولكن روسيا لم تكن من بين الموقعين على تشكيل مثل هذه المحكمة ، فياتي صدور مثل هذا الامر خارج نطاق اختصاص المحكمة ودون صلاحياتها ، ومن جانب آخر فقد سبق لهذه المحكمة وان أصدرت قرارات مماثلة بحق كل من الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي وبحق الرئيس السوداني المخلوع عمر احمد البشير ، ولم تلق الاهتمام والتنفيذ من قبل أي هيئة وطنية او دولية ، انما كانت قرارات معنوية لا قيمة لها .

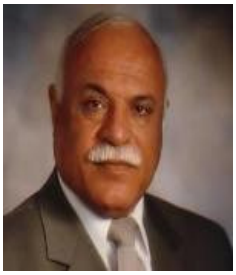

النصوص القانونية التي تحكم عمل المحكمة تتطلب إحالة القضايا التي تعرض على المحكمة من قبل مجلس الامن وهو مالم يحصل مطلقا , ومن جانب آخر ان يباشر المدعي العام بالتحقيق وهو ما تنفيه الحكومة الروسية ، ولايصح مطلقا ان يجري التحقيق والبحث بوجود احد الأطراف دون الاخر

ان قرارا بمستوى قرار توجيه الاتهام والامر بالقبض على شخصية مثل شخصية الرئيس الروسي من المحكمة الجنائية الدولية يتطلب تحقيقا دقيقا ، وان تكون هناك هيئة تحقيقية دولية محايدة ، وان لا يتم توجيه الاتهام لجانب واحد من جوانب الخلاف والقتال ، وان لا يتم الاعتماد على ما تنشره الجريدة الامريكية لان الولايات المتحدة الامريكية تعد بمثابة المحرض والمشارك الفعال في هذه الحرب الى جانب الحكومة الأوكرانية .

وإذ تكشف المحكمة الجنائية الدولية عن موقف سياسي يميل الى احد اطراف القضية مما يبعدها عن حياديتها ويضعف مركزها القانوني والدولي ، ويدفعنا للشك من خضوعها لأطراف دولية تبعدها عن دورها في المحافظة المفترضة ، وان تكون قراراتها متزنة ولها قيمة قانونية وقضائية قابلة للتنفيذ ومقبولة وتصب في صالح تحقيق العدالة ، والاهم ان تكون سارية على الأعضاء الموقعين على نظام روما المؤسس للمحكمة او الدول التي قدمت طلبا للانضمام الى المحكمة المذكورة .

المنظمات المدنية والقوانين الداعمة للديمقراطية

سعد السعيدي

قبل ايام اعلن مستشار السوداني لشؤون حقوق الإنسان عن ارسال مسودة تعديلات لمشروع قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي إلى مجلس النواب بكتاب رسمي من رئيس الوزراء. وقد جرى هذا خلال جلسة استماع حول المسودة في المجلس. وقد ذكر المستشار بان التعديلات قد اجريت من خلال لجنة حكومية شكلت برئاسته لهذا الغرض عقدت اجتماعات على مدى أسبوعين مع منظمات المجتمع المدني بحضور اليونامي، وخرجت بمسودة تعديلات قدمت إلى مجلس النواب. نقول بان هذا الخبر وإن يبدو جيدا في شكله، لكن تجارب السنوات ال ١٢ السابقة منذ اول محاولة تشريع للقانون قد علمتنا عدم الثقة مقدما بالحكومة ولا بمجلس النواب خصوصا مع عدم ذكر المستشار اية تفاصيل عن محتوى المسودة المرسلة.

اوردنا هذه المقدمة للتحذير من تكرار ذات النتائج السابقة التي ادت الى عدم تشريع هذا القانون وغيره من القوانين المهمة في مجلس النواب. وتكرار شل هذا القانون لسنوات عديدة يثبت بان الحكومات السابقة لم يكن لديها ادنى جدية في طرحه للتشريع بقدر ما كان الهدف هو إلهاء الرأي العام باية العوبة للتغطية على تخبطها. ونلاحظ بان السوداني يتخبط هو ايضا في قراراته حتى وإن ادعى إتباعه منهاجه الوزاري. فهو قد اثار الغضب الشعبي مرتين الاولى مع ابرامه اتفاقيات الاستثمار الدولية غير الدستورية والمفرطة بموارد البلد ، والثانية مع حملة المحتوى الهابط. بعدها اتانا بتخبط اضافي مع محاولة تشريع قانون كما اعلاه لامتصاص الاحتقان وكسب الوقت. بالمقابل نلاحظ وجود تقاعسا لدى هذه المنظمات الداعمة للديمقراطية ولتشريع القوانين الاساسية عن المبادرة بنفسها والضغط للدفع نحو تشريع هذه القوانين. مثال هذه القانون اعلاه وقانون حق الحصول على المعلومة وقانون الجرائم المعلوماتية. هذا التقاعس عن المبادرة هو ما نعتقد من كونه سبب تكرار الفشل على مدى ال ١٢ عاما الماضية. فقد اختارت هذه موقف الدفاع والاكتفاء بالرفض لما يراد فرضه من قوانين. فلم نرها تقدم اي من القوانين الآنفة على الحكومة والضغط عليها لتشريعها على الرغم من توافر هذه المنظمات على القواعد الشعبية. فتحالف المادة (٣٨) مثلا يضم اكثر من (٥٥) منظمة مدنية وحقوقية، وهو عدد ليس بالقليل. هذا الضغط كان ممكن خلقه من خلال تنظيم التظاهرات امام مجلس النواب او في المحافظات. وعدم تحقق تشريع هذه القوانين يشير الى ضعف او خلل لدى لهذه المنظمات. ويتذكر الجميع كيف انتهى مشروع قانون الجرائم المعلوماتية قبل سنوات في فترة حكومة عبد المهدي وكيف قام حسن الكعبي ممثل التيار

الصدري في مجلس النواب بالالتفاف على الاتفاق الذي عقده مع المنظمات المدنية بطرحه للتشريع نفس المسودة الاصلية التي رفضتها نفس تلك المنظمات. وهو ما جرى بسبب ترك المبادرة الى الآخرين.

لقد كان يتوجب المبادرة بالضغط على السوداني منذ اول يوم تسلم فيه السلطة لصالح تشريع القوانين الآنفة الداعمة للديمقراطية لا ترك الامور للصدف. وهو ما بدا ويبدو لنا حصوله وبالتكرار على مدى السنوات الماضية من ضمنه اعلان مستشار السوداني اعلاه. بالنتيجة بقيت هذه القوانين مركونة في ادراج السلطات التشريعية والتنفيذية. اي انها قد تركت لدى نفس تلك الجهات التي لا يهمها من امر التشريع شيئا قدر اهتمامها بخدمة مصالح داعميها الاجانب. لكننا نعتقد بان الوقت لم يفت مع ذلك للمبادرة بهذا الضغط لمتابعة تشريع القانون الآنف المرسل الى مجلس النواب والقوانين الاخرى التي تنتظر دورها بالشكل الذي يحقق المادة الدستورية. ونرى بان الطريقة المثلى هي بالتركيز على كل قانون على حدة والضغط بقوة لتشريعه حتى يدخل حيز التطبيق. ثم الانتقال الى القانون التالي وهكذا دواليك. اي وجوب العمل وفق خطة وبرنامج. وبالعودة الى مسودة او مشروع القانون الحالي المقدم من قبل السوداني فاننا لم نرى لحد الآن ردود افعال المنظمات المدنية عليه ولا هذا العمل وفق البرنامج. ونخشى تكرار نفس الاوضاع السابقة مثلما جرى مع قانون جرائم المعلوماتية.

ننتظر إذن قيام المنظمات المدنية بالبدء باخذ زمام المبادرة مع مسودة القانون المقدمة من قبل الحكومة.

الصحافة والعدالة

د. عبد الحسين شعبان

كان الروائي ألبير كامو يردّد أن "الصحافي مؤرّخ اللحظة" وفي تلك المقولة معلومة ومعرفة وحكمة باقتباس من الشاعر إليوت، فكامو يدرك بمعرفته وبُعد نظره ورؤيته الثاقبة قيمة المعلومة التي يسعى الصحافي تقديمها إلى الجميع لتصبح لاحقًا معرفة، وهو يقدّر في الوقت نفسه ما يقوم به الصحافي من عمل في أصعب الظروف أحيانًا وأقساها ليكشف الحقيقة ويمهّد لتحقيق العدالة، وبذلك فهو يقوم بعمل مزدوج في الآن، فإضافة إلى الوصول إلى الحقيقة، فهو يؤرّخ في الوقت نفسه للحدث، ليأتي من بعده فيُظهر المعنى والدلالة اجتماعيًا ونفسيًا وقانونيًا وتربويًا، فما بالك حين يكون الحدث نفسه يخصّ الصحافي ويصبح هو ذاته هدفًا لجرائم تُرتكب بحقه، ويحتاج كشفها إلى جهود أخرى لإجلاء الحقيقة من جهة، وتحقيق العدالة من جهة أخرى، كي لا يفلت الجناة من العقاب.

وعلى مرّ العصور كانت فلسفتا الحقيقة والعدالة شغل العالم أجمع، فكيف حين يتعلّق الأمر بالصحافيين الذين يتعرّضون للقتل والتعذيب والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز والطرد والترهيب والمضايقة والتهديد وجميع ضروب الأفعال التي تنطوي على العنف المادي الجسدي والمعنوي النفسي.

ولهذه الأسباب قرّرت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٣ الاحتفال بيوم ٢ نوفمبر / تشرين الثاني من كلّ عام بتأكيدها على ضرورة عدم الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضدّ الصحافيين الذين يؤدون عملهم في كشف الجرائم التي تمسّ أمن الشعوب واستقرار الدول وتهدّد الإنسانية مثل الفساد وتجارة الأسلحة والمخدّرات والبشر، وتزوير الانتخابات، وتلويث البيئة وتدمير المحيطات والغابات وغيرها.. وقد حثّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على التضامن مع الصحافيين في جميع أنحاء العالم في هذا اليوم العالمي وفي سائر الأيام، وتأكيد الإرادة السياسية اللّازمة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدّهم ومقاضاة الجناة بأقصى ما ينصّ عليه القانون من أحكام.. ولا بدّ هنا من استذكار بعض القرارات الدولية ذات العلاقة في تبجيل "صاحبة الجلالة" أو ما يُطلق عليها "السلطة الرابعة" والتي هي بحق وأخواتها من وسائل الإعلام المختلفة تُعتبر السلطة الأولى الناعمة التي تتغلغل في التأثير على العقول مثل القلوب وتتوغّل عميقًا لتشمل كلّ مناحي الحياة، خصوصًا في ظلّ الطور الرابع للثورة الصناعية، ومنها القرارات التي صدرت بشأن حماية الصحافيين في النزاعات المسلّحة، وذلك على خلفية اتفاقيات جينيف الأربعة الصادرة في ١٢ أغسطس / آب ١٩٤٩ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١ وقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٢ وغيرها.

وفيما يخصّ العالم العربي والعراق منه، لا بدّ للسلطات المسؤولة من ضمان المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات محايدة وسريعة

وشاملة ومستقلّة وفعّالة في جميع القضايا التي تقع في نطاق ولايتها القضائية من أعمال عنف ضدّ الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام، وتقديم المتّهمين بارتكابها بمن فيهم الأشخاص الذي يأمرون بارتكاب هذه الجرائم أو يتآمرون مع مرتكبيها أو يحرّضونهم أو يتستّرون عليهم. الأمر الذي يقتضي ضمان وصول الضحايا وأسرهم إلى سبل إنصاف مناسبة، ويتطلّب ذلك الإفراج الفوري واللّامشروط عن الصحافيين الذين اعتقلوا تعسّفًا أو أُخذوا رهائن أو أصبحوا ضحايا إختفاء قسري.

وهنا لا بدّ من إنشاء آلية إنذار مبكر والاستجابة السريعة لتمكين الصحافيين من اللّجوء إلى السلطات المختصّة، كلّما تعرضوا لتهديد مباشر أو غير مباشر بهدف اتخاذ تدابير فعّالة لحمايتهم، وهنا يمكن اقتراح:

- إنشاء وحدات تحقيق خاصة بالصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام أو لجان تحقيق مستقلة.

- تعيين مدّعٍ عام متخصّص.

- دعم قدرات العاملين في الجهاز القضائي والموظفين المكلّفين بإنفاذ القانون وضبّاط الجيش ووحدات الأمن والشرطة.

- تدريب الصحافيين وتأهيلهم من خلال النقابة، وكذلك بعض الناشطين في المجتمع المدني المدافعين عن الصحافيين وتوعيتهم فيما يتعلّق بواجبات الدول والتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لجهة سلامة الصحافيين.

- إدراج سلامة الصحافيين وحريّة الإعلام في أطر التنمية الوطنية وضمن خطّة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأتذكّر أننا وضعنا بعض تلك القواعد في إطار تعاون شمل اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحافيين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٩(القاهرة)، حيث قمنا بتدريب صحافيين على القواعد الحقوقية والأحكام القانونية، خصوصًا المتعلّقة بحريّة التعبير وفي الوقت نفسه تدريب محامين وحقوقيين على القواعد التي تشمل حريّة الإعلام وحقوق الصحافي. فكم نحن بحاجة إلى التعاون بين المحامين والحقوقيين من جهة وبين الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام من جهة أخرى، وتحويل دور هذه النقابات والاتحادات إلى قوّة اقتراح لمشاريع قوانين وأنظمة بحيث تكون شريكة ومتممة في الآن مع الحكومات، وفي الوقت نفسه راصدة لأدائها وتنفيذها لخطط التنمية والضغط على السلطات المسؤولة لتطبيقها.

المرأة والتنمية في العراق

سهاد طالباني

التنمية المستدامة هي شاغل عالمي يتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع. ومع ذلك، غالبًا ما تم التغاضي عن دور المرأة في التنمية المستدامة لا سيما في بلدان مثل العراق حيث حدت الأدوار التقليدية للجنسين والأعراف المجتمعية من مشاركة المرأة في صنع القرار والمناصب القيادية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تمكين المرأة في العراق للقيام بدور فعال في التنمية المستدامة، وكذلك الفوائد التي يمكن جنيها من مشاركتها.

من خلال مراجعة الأدبيات الموجودة والأبحاث الأصلية، ستبحث هذه الدراسة في الوضع الحالي للمرأة في العراق فيما يتعلق بمشاركتها في التنمية المستدامة، بما في ذلك وصولها إلى التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي. بالإضافة إلى ذلك، ستدرس الدراسة الحواجز التي تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في مبادرات التنمية المستدامة، مثل المواقف الثقافية والمجتمعية، ونقص الوصول إلى الموارد والفرص، والتمثيل المحدود في عمليات صنع القرار.

وستستكشف الدراسة أيضًا الفوائد المحتملة لزيادة مشاركة المرأة في التنمية المستدامة في العراق، بما في ذلك التحسينات في النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والرفاهية الاجتماعية. علاوة على ذلك، ستقترح الدراسة توصيات حول أفضل السبل لدعم وإشراك المرأة في مبادرات التنمية المستدامة ، بما في ذلك السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها تمكين المرأة وتزويدها بالموارد والفرص اللازمة لتصبح عناصر فاعلة للتغيير في التنمية المستدامة العراق.

من الأهمية بمكان أن تشمل التنمية المستدامة للعراق مشاركة المرأة وتمكينها. ستساهم هذه الدراسة في فهم أفضل للوضع الحالي للمرأة في التنمية المستدامة في العراق وستوفر أساسًا للسياسة والعمل في المستقبل من أجل ضمان تنمية أكثر شمولاً وإنصافًا واستدامة للجميع

تركز التنمية المستدامة على ادارة وحماية الموارد الطبيعية من اجل تلبية الحاجات الاساسية للأجيال الحالية والمستقبلية. ويشكل الانسان المحور الرئيسي فيها ، مع اعتماد معايير العدالة والانصاف والمساواة. وان اضفاء صفة المستدامة يعبر عن الهدف نحو جعل هذه العملية تتميز بالديمومة والاستمرار وفق مبادئ رئيسية منها : الكفاءة والعدالة والمرونة والمشاركة والادماج .

أدرجت الامم المتحدة اهداف التنمية المستدامة ال ١٧ في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وهي: القضاء على الفقر / القضاء التام على الجوع / الصحة الجيدة والرفاه / التعليم الجيد / المساواة بين الجنسين / المياه النظيفة / الطاقة النظيفة / العمل اللائق ونمو الاقتصاد / الصناعة والابتكار / الحد من اوجه عدم المساواة / مدن ومجتمعات محلية مستدامة / الاستهلاك والانتاج المسؤولان / العمل المناخي / الحياة تحت الماء / الحياة في البر / السلام والعدالة والمؤسسات القوية / عقد الشراكة لتحقيق الأهداف. وتتفرع من هذه الاهداف ١٦٩غاية .

وفي ضوء هذه التوجهات، اعتمدت الحكومة العراقية: « اجندة العراق ٢٠٣٠ التي تتلخص في اعداد البرامج والسياسات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وصاغت إطار العمل الوطني لمؤشرات اجندة التنمية المستدامة، حيث انطلقت الخطة العراقية من ذات الاهداف السبعة عشر. حيث اكدت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تقاريرها على: « التزام العراق مع المجتمع الدولي بتحقيق اجندة التنمية المستدامة ومواكبة الجهود العالمية نحوها.» وفق مجموعة من الركائز وهي: التشاركية واختيار الابعاد ذات الصلة والمقارنة البناءة والتشاورية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا تحديد مجموعة من التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة في العراق وهي : تحدي الفساد / تحدي الارهاب / تحدي عدم الاستقرار / تحدي الاحتجاجات الشعبية / تحدي الفقر / تحدي البطالة / تحدي التلوث / تحدي الخدمات / تحدي التعليم / تحدي حقوق الانسان والمرأة والاقليات / تحدي النازحين والهجرة / تحدي الاقتصاد الريعي / تحدي المياه النظيفة / تحدي الامن والسلاح المنفلت / تحدي الصحة / تحدي اعادة الاعمار / تحدي النمو السكاني والسكن /تحدي المخدرات والاتجار بالبشر / تحدي العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان / تحدي التدخلات الخارجية.

وقد وضعت اجندة العراق ٢٠٣٠ قضايا المرأة وتمكينها في جوهر موضوعات التنمية المستدامة، حيث نص الهدف الخامس على تمكين المرأة والمساواة. ولذا نجد جوانب ايجابية مهمة في توجهات الحكومة العراقية على هذا الصعيد، سواء من حيث الاقرار بالمعايير الدولية او الاجراءات العملية .

لكننا بعد مرور ٧ سنوات على اعتماد اجندة ٢٠٣٠ نجد ان البرامج والخطط لم تجد طريقها للتحقيق اضافة الى افتقارها للتكامل والتنسيق وغياب الارادة السياسية لتنفيذها. كما ان العراق يشهد تراجعاً في مقاييس التنمية المستدامة، وان استشراء الفساد والسمة الريعية للاقتصاد العراقي عمقت من الاختلالات البنيوية. واشارت ممثلة الامم المتحدة السيدة جنين بلاسخارت الى ذلك أكثر من مرة في تقاريرها الدورية الى مجلس الامن الدولي.

كما يشير الواقع الى ان العراق ما زال يواجه حواجز وصعوبات امام تحقيق المساواة، ومازالت مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي حاضرة. وجسد ارهاب داعش بعداً اضافياً في معاناة النساء العراقيات، مثال: ابادة النساء الايزيديات سنة ٢٠١٤ .

وجدير بالذكر هنا، الدور الفاعل والمتنامي للمرأة العراقية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحضورها اللافت على صعيد المجتمع المدني.

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتلخص في وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالمرأة في الحياة العامة عبر أليات وطنية، استحداث قانون لحماية النساء من كل انواع واشكال العنف الموجه ضدهن على ان يشمل نصاً خاصاً بالحماية من العنف السياسي بما يتوافق مع المعايير الدولية، تعديل المادة (١١) من قانون الاحزاب النافذ رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ بتحديد نسبة الكوتا لتمثيل النساء في المواقع القيادية للاحزاب لا تقل عن الربع لضمان التمكين السياسي للنساء وبناء قدراتهن القيادية السياسية، تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع المرأة العراقية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، تنظيم حملات توعية على النطاق الوطني بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الاعلام لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وابراز القيمة الاقتصادية والاجتماعية المضافة لهذه المشاركة، العمل على بناء القدرات وتمكين المرأة من خلال بناء ثقتها بنفسها وتشجيع المشاركة السياسية وتطوير المهارات، خلق بيئة تعليمية للفتيات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، اشراك المنظمات غير الحكومية في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لاجراءات الحكومة المتعلقة بحقوق المرأة، اعتماد وسائل ضغط شعبي ومدني لتطبيق القوانين والتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية المعبرة عن حقوق المرأة ومتابعة مستويات تنفيذها من قبل السلطات التنفيذية والقضائية، و الاهتمام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بقضايا وحقوق النساء واعتمادها كمصدر للتشريع.

ان تناول هذه القضية الاجتماعية الهامة والحيوية يتطلب النظرة الموضوعية والمنهجية. وان رصد الاشكالية من جوانبها المختلفة بما في ذلك المعوقات والمقومات المتعلقة بها والماثلة امامها تقودنا الى القول ان هنالك تحديات وفرص. والمعالجة الرصينة لحقوق المرأة تنطلق من كونها قضية مجتمعية تهم المجتمع بأسره. ورغم كل الصعوبات والتعقيدات تتزايد الامكانات الداعمة لإيجاد معالجات تخدم تطور المجتمع مستفيدين من تجارب الشعوب ونضالات المرأة واسهامات المنظمات الدولية والامنية والتشريعات والمواثيق لتشكل بمجموعها عوامل مساندة للجهود الوطنية.

واليوم تزداد القناعة، اكثر من اي وقت مضى ، من ان المشاركة الهادفة للمرأة لا تعني فقط زيادة عدد النساء في الحياة العامة، بل وتعني ايضاً السعي الجاد لسن تشريعات لصالح المرأة، وتعني الممارسة السياسية التي تعالج قضايا تهم المرأة كالعنف الاسري، وازالة العوائق التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة في الحياة و في صنع القرار .

ان نظرة سريعة لعقدين من الزمن في التجربة العراقية المعاصرة ٢٠٠٣ -٢٠٢٣ تبين لنا اوجه النجاح والاخفاق. فقد تحقق الكثير وان غير كاف ولازال دون مستوى الطموح. وان اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كانت ولا تزال حافزاً قوياً باتجاه النجاح.

قانون انتخابات من دون ناخبين

د. اسامة شهاب الجعفري

اولاً: مشكلتنا العزوف الانتخابي لا النظام الانتخابي :

اهتمت الاوساط البرلمانية و الاعلامية بتعديل قانون الانتخابات نحو اعتماد نظام الدائرة الواحدة بدلاً من نظام الدوائر المتعددة, و بغض النظر عن مدى تحقق المصلحة العامة في ايٍّ من النظامين , فإن الشيء المهم الذي لم تهتم له تلك الاوساط هو «العزوف الانتخابي» و كيفية معالجته,

و كأنهم يشرعون قانون ينظم الانتخابات من دون ناخبين , فما قيمة قانون الانتخابات اذا لم يكن هناك «مشاركة انتخابية» واسعة تحقق الشرعية للنظام السياسي الذي تنجبه صناديق الاقتراع. انشغلت تلك الاوساط بمناقشة بنود قانون تعديل قانون الانتخابات و لم تناقش الارقام التي تعلن عن نسب الاقبال على هذه الصناديق التي تختبر الديمقراطية .

قوى سياسية تريد الدائرة الواحدة , و قوى سياسية اخرى تريد الدوائر المتعددة , و سبب احتدام هذا الصراع على تعديل القانون يكمن في ان جميع القوى متفقة على وجود «عزوف انتخابي» لذلك هي تتصارع حول النظام الانتخابي الذي يحقق مصلحتها الحزبية و يجنبها ضرر ظاهرة العزوف الانتخابي , و لو انهم ركزوا على أُس المشكلة و وجوهرها لما اختلفوا على النظام الانتخابي , إذ إن مأزق العملية الانتخابية في العراق ليس في قانون الانتخابات و ليس في النظام الانتخابي و انما في «العزوف الانتخابي» للجماهير , و لو لم يكن هناك عزوف انتخابي لما اختلفت القوى السياسية حول الانظمة الانتخابية. و كأنهم يشرعون قانون انتخابات من دون ناخبين , فما قيمة نظام الدوائر المتعددة اذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات ضئيلة , و ما قيمة نظام الدائرة الواحدة اذا كان السواد الاعظم من الشعب لم يتحرك نحو صناديق الاقتراع في يوم الاقتراع. وما قيمة الانظمة الانتخابية جميعها اذا لم تدلي الاغلبية الصامتة بصوتها في جوف صندوق الاقتراع لتمنح الشرعية للنظام السياسي؟

مرت على العراق خمس دورات انتخابية منذ سقوط النظام السابق إذ سجلت انتخابات العام ٢٠٠٥ مشاركة بنسبة ٧٩٪، و٦٢,٤٪ عام ٢٠١٠، و٦٠٪ عام ٢٠١٤ و٤٤,٥٢٪ عام ٢٠١٨, و سجلت انتخابات ٢٠٢١ اعلى نسبة عزوف عن المشاركة إذ بلغت ٤٢,١٥٪. و هذا التدني في نسب المشاركة العامة لم تناقشه القوى السياسية ولم تفتح ملفاته لتجد له حلاً , و لكن هذه النسب هي مؤشر على ان الديمقراطية مصابة مختلة يستدعي علاجها , فليس ضرورياً ان يكون العزوف عن المشاركة في التصويت هو معاقبة الطبقة السياسية الحاكمة بل قد يكون عدم اكتراث من قبل الناخبين بالديمقراطية (اهمال) , تشريع قانون يتضمن التصويت الاجباري هو وحده يعيد انتعاش الديمقراطية في العراق , فكلما بقت مشكلة «العزوف الانتخابي» بعيدة عن المعالجة كان هناك احتكار للسلطة و انتقاص في الشرعية مما يعني عدم الاستقرار السياسي .

مكافحة العزوف الانتخابي في العراق لا تقل اهمية عن مكافحة الفساد لان كلاهما يقود الى اهتزاز النظام السياسي و عدم استقراره و عدم تمتعه بالشرعية الكاملة غير المنقوصة . ان فرض التصويت الاجباري كان خيار استراليا منذ عام ١٩٢٤ لدمج المهاجرين في الحياة العامة و تحقيق التحول الديمقراطي لهم اذ بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الاخيرة ٩٢٪ , و استعملتها ايضاً لتهذيب الحياة السياسية و الحزبية في استراليا فقد قضى التصويت الاجباري على الاحزاب الشعبوية فلم تحصل هذه الاحزاب على اصوات الاستراليين سوى ١٪ . و في قبرص و اليونان و بلجيكا و لوكسمبورغ من الدول الاوربية حيث التصويت ليس حقاً فحسب و انما واجباً قانونياً , و فنزويلا و سنغافورة و تايلند و الفلبين والارجنتين و غيرها كثير.

ثانياً: التصويت بين الحق و الواجب

وصفت المادة (٢٠) من الدستور العراقي التصويت بانه «حق». والحق يعني ان يمتلك الفرد الحرية في ممارسته او تركه , بينما التصويت الالزامي يعطيه مفهوم «الواجب» يتعرض من يمتنع عن ممارسته الى العقوبة و ان تشريع قانون يلزم الفرد بالتصويت هو قانون غير دستوري. الا ان ذلك ليس صحيحاً و هذا التعارض ظاهري و يمكن ايضاح ذلك من خلال بيان معنى التصويت الالزامي اولاً, و تحديد المفهوم القانوني للـ«الحق» ثانياً.

معنى التصويت الاجباري:

لا يتعارض التصويت الالزامي مع «الحق في التصويت» و يبقى التصويت كما وصفه الدستور العراقي «حقاً» اذا ما اقتصر الالزام في هذا التصويت على اجبار الفرد على تسجيل حضوره في سجلات الاقتراع و وضع ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع , اما في اختيار احد المرشحين من عدمه فيكون حراً في ذلك. فالاجبار مقتصراً على تسجيل الحضور يوم الاقتراع دون الاجبار في الانتخاب او التصويت لاحد , و تبقى حرية الفرد قائمة دون مساس فمفهوم التصويت الالزامي هو الزامية تسجيل الحضور في كابينة صندوق الاقتراع بعد استلام ورقة الانتخاب فقط دون الزامية انتخاب احد.

و من زاوية اخرى , يبقى التصويت حقاً اذا ما كانت طريقة الالزام عن طريق الحوافز لا العقوبة , فيمكن تحفيز الفرد في ممارسة حقه بدل العقوبة من خلال تشريع قانون تحفيزي يقرر حزمة تشجيعية للتصويت يوم الاقتراع كالإعفاءات الضريبية او اولوية في التوظيف او خصم من اجور النقل العام او تذاكر السفر او خصم من اجور المستشفيات العامة , او منح قروض مصرفية بفائدة منخفضة و غيرها من الحوافز, فمن خلال التحفيز يبقى التصويت حقاً و لا يتحول الى واجب يستحق من تركه العقوبة. و من ثم يتحقق التوفيق بين

المعنى الظاهر لمصطلح «الحق» و الدستور بتحفيز الفرد نحو ممارسته . فالذي يميز الحق عن الواجب هي العقوبة في حال تركه. و بما ان العقوبة غير موجودة و حل محلها «التحفيز» يبقى التصويت الالزامي «حقاً» موافقاً للدستور العراقي.

المفهوم القانوني للـ«الحق» :

الدستور هو وثيقة قانونية تنظم العلاقة بين الفرد و الدولة, لذا فان وصف الدستور العراقي للانتخاب بانه «حق» للإنسان العراقي جاء في سياق الخطاب موجه للدولة مفاده من انها لا تملك صلاحية الانتقاص من هذا الحق بالمنع او التقييد, هذا من جهة , من جهة اخرى , قد يعطي «الحق» معنى الواجب , فمثل ولاية الاب على اولاده القاصرين فهي حقاً مقتصراً على الاب بقوة القانون ولا ينازعه فيه احد و على الجميع احترامه , و لكنه في نفس الوقت لا يستطيع الاب ان يملك الحرية في التنازل عنها او عدم ممارستها او تركها لمجرد كونه حقاً له لتعلق مصلحة الغير به (اولاده الصغار) فيكون مسؤولاً عن الاضرار بهم لعدم ممارسته ممارسة تحقق مصلحة اولاده القاصرين , و كذلك الحال في حق السلطة التشريعية في التشريع فانه يتضمن حق مقتصر على البرلمان و يلتزم البرلمان بتشريع القوانين لتعلق مصلحة الشعب و حقوقه بها فلا يملك البرلمان حرية التشريع و انما واجب التشريع . و بطبيعة الحال فان حق التصويت و الانتخاب حق يتعلق به مصالح الغير «الشعب» و يتوقف على ممارسته الاستقرار السياسي و الاجتماعي و صيانة منظومة الحقوق و الحريات في الدولة , و ان عدم ممارسته من قبل الفرد فيه إضرار بالمجتمع و ينتهك النظام العام اذا تحولت الى ظاهرة , و الدستور عندما اقر للفرد بالحقوق السياسية و الاجتماعية فانه اخذ ميثاقاً منه الا يضر بالغير(المجتمع) , و من ثم فان حق الانتخاب مقيد بعدم الاضرار بالمجتمع و ليس حقاً انانياً يفرغ الديمقراطية من محتواها طالما تعني حكم الشعب فهي -اي الديمقراطية- نتاج ممارسة كل فرد لحقه في التصويت , و العزوف الانتخابي لا يفرز الارادة العامة , فالمعنى القانوني للحق هو ليس معنى الاستئثار الفردي للحق لتعلق مصلحة الغير (المجتمع) فلا يملك ان يتنازل عنه او يعطله اذا ما تضرر منه المجتمع لان ممارسة الفرد لحق الانتخاب لا تكون في الفراغ و انما في وسط المجتمع و هو يشارك مع غيره لتأسيس الحياة العامة فالحق في الانتخاب يشبه مالكاً لأراضي زراعية يعيش عليها مئات الفلاحين يرفض زراعتها و لا يسمح بغيره ان يزرعها بحجة ان له حق ملكية لا يستطيع ان يجبره احد على زراعتها او تمكين الغير من زراعتها فتتحول حق ملكية هذه الاراضي الى وبالاً على المجتمع بدلاً من ان تكون مصدراً للخير العام , لم يوجد حق التصويت لمصلحة الفرد و انما وجد لمصلحة المجتمع ايضاً لتكوين الارادة العامة و تحقيق التمثيل الحقيقي للشعب في ادارة الدولة لضمان الحقوق. و بناءً على المفهوم الاجتماعي للحق يلتزم الفرد بموجب الدستور في ممارسة حقه في التصويت لانه عضو في الجماعة و ملتزم في تحقيق صالح الجماعة .

الذكرى ٣٥ لجريمة حلبجة

في ذكرى استشهادها ١٦-٠٣-١٩٨٨

اليوم يوم الوشاح الأسود لأمة الكورد قدر لها ان تبيد على يد المحتلين لها بحروبهم الدموية المستمرة عليها منذ ظهور صوتها...وهي تنادي بالحرية على وطنها كوردستان..لم يكتفوا بمواصلة الحروب بل تخطى الامر بهم الى اتباع سياسة حروب الأبادة الجماعية جينوسايد وبالقصف الكمياوي من غازات الخردل والسيانيد ثم تلاها اعلان الأنفال عليها ..وقبلها التهجير وتغيب شبابنا في مقابر جماعية لم يتحرك المجتمع الدولي بغير الصمت على هذه الجرائم ضد الأنسانية.

في مثل هذا اليوم عانقت أرواح الألاف من الشهداء منبر الحرية المقدس بقدسية درجة الشهادة عند رب العالمين..اليوم ذكرى تعرض مدينة الشهداء حلبجة الصامدة الصامته والواقفة بكل شموخ وكبرياء امام مواقف الأعداء الى امطار مكوناتها سلاح الموت من الاسلحة الكيمياوية على رؤوس ابنائها من قبل هدام ونظامه المقبور..المجد والخلود لشهداء الكورد في كل اجزاءها .

نساء مناضلات
اميلين بنكهرست ١٨٥٨ - ١٩٢٨

نصيرة القيسي / محامية وصحفية

في العام ١٩١٨ .شهد مجلس النواب البريطاني موقفا نادارا لحظة وقف جميع اعضاءه ،تحية لامراة عانت الكثير ،وهي تدافع عن حقوق المرأة ..لدرجة انها ديست بحوافر الخيل عقابا لها. انها المرأة الانجليزية(الشجاعة(اميلين بنكهرست) المولودة في العام ١٨٥٨.. وقد اعتبرها السجل الحقوقي البريطاني من أوائل المدافعات عن حقوق المرأة الإنجليزية خاصة والمراة في العالم عامة.. وقد ساعدها في كفاحها هذا زوجها الذي رحل مبكرا عن الحياة.. واستمرت وحيدة في تكملة طريقها الذي اختارته عن قناعة .. ولدورها المميز في مجال حصول المرأة على حقوقها..اختارتها مجلة تابم الإنكليزية ذات التأثير الواسع وقتها في توجهات الرأي العام البريطاني من بين مئة شخصية..تصدرت المشاهير في القرن العشرين. واسمها الكامل هو(اميلين بنكهرست) فهي أول من بادر إلى تأسيس أول اتحاد من نوعه وهو (الاتحاد الاجتماعي السياسي للنساء) من خلال معاينتها للنساء الأرامل والمطلقات.بحكم عملها في هيئة إحصاء المواليد والوفيات والحالات الاجتماعية الأخرى..تسنى لها أن تطلع على نماذج اما تعانيه المرأة بفعل عوامل التفرقة والاضطهاد الذي تتعرض له.. فكان أن وقفت إلى جانب النسوة المطلقات والارامل.. والمحرومات من اي مورد يهيا لهم ابسط مقومات العيش الإنساني..ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى .حتى وقف البرلمان البريطاني يوجه التحية للمراة العظيمة .وهكذا وصفها البرلمان البريطاني وهو يصادق على القانون الذي يمنح المرأة حق التصويت في شهر شباط من العام ١٩١٨..و في شهر حزيران من العام ١٩٢٨ . اقر مجلسي العموم ومجلس اللوردات البريطاني . القانون الذي كافحت لأجله طويلا.ولكن للأسف الشديد أن (اميلين)لم يحالفها الحظ في مشاركة ذلك الحدث. فقد ودعت الحياة في نفس اليوم الذي اقر فيه مجلس البرلمان مشروع القانون الجديد. هي لم تمت. فقد كرمت الأمة البريطانية (اميلين) يوم ازاح رئيس الوزراء البريطاني (ستانلي بالدينى) Stanley Baldjn. الستار عن النصب الذي أقامته الأمة البريطانية في قلب ميدان فكتوريا لهذه المرأة العظيمة.(اميلين)

ونحن لانشك أن المرأة العراقية تملك كل المقومات التي تؤهلها الكفاح في سبيل نيل حقوقها وهي حفيدة النسوة السومرية البابلية والاكدية.. ونحن نقول اننا مع حقوق الإنسان سواء كان امرأة ام رجل. .جميعا هتاف واحد للحقوق الإنسانية التي أقرتها الطبيعة والشرائع.

التغيير الديمقراطي ليس رغبة عابرة انما مسيرة ظافرة

علي عرمش شوكت

انبثقت قوى التغيير الشامل في عراق اليوم، شاقة عصا الاذلال والهيمنة، رافعة راية الدولة المدنية الديمقراطية، مستجيبة لمتطلبات الحياة العصرية. كونها البديل بسبب انكفاء العملية السياسية، التي هوت الى حضيض من طراز غريب، لأنه قد حصل بآليات مدثرة بلحاف، وجهه شرعي وبطانته زائفة . مما جعل قوى التغيير الديمقراطي، تستحق بجدارة التعبيرعن اغلبية ممتنعة في خوض عباب بحر الفساد والتزوير والتجهيل، واعتماد قوانين انتخابية غير عادلة.. مفعمة بالحرص على تحديث وتواصل تجلياتها في حراك الشارع المنتفض. بمعنى انها قد ولدت كضرورة سياسية وتاريخية لعلاج حالة انهيار ما سميت بـ « العملية السياسية» .

كما يجدر التعبيرعن مخاضها بانها قد جاءت بعد اتمام زمن التكوين، وكان عابراً لمرحلة « الخدج » التي غالباً ما تولد فيها بعض الاحزاب او الحركات السياسية التي تاتي ناقصة النضوج ولن تحظى بطيلة العمر، و سرعان ما تتوارى. ففي واقع وجود (قوى التغيير الديمقراطي) وابعادها الواعدة ثمة مقتضيات تستحقها . تتصدرها ضرورة المساندة ذات المصداقية العالية، بل والالتحاق بركبها التحالفي الصميمي، الذي يستوجب البذل بالعطاء الثوري المتروي من لدن كافة اطرافها وجماهيرها. بعيداً عن نزعات» الانا « والنزق السياسي قصير النظر.

هذه قوى التغيير الديمقراطي.. التي ينبغي ان تتحمل مسؤولية تحقيق انقاذ البلد والشعب، والعبور بهما الى صوب الدولة المدنية الديمقراطية، التي من شأنها ان تكون حاظنة للعدالة الاجتماعية ولحكم المواطنة.. وعليه لايوجد اكثر من هذا الشرف الرفيع الذي ينبغي التيمم على قبلته ، اذا ما جاز هذا التعبير. وعند خط الشروع اليه يستوجب التخلص من اثقال وركامات عُقد المصالح الذاتية الهابطة. وفي ذات الوقت التمسك بكل ايمان بمصالح الشعب والوطن العامة. لاشك ان الكيل قد طفح لدى عموم الناس الذين قد هُضمت حقوقهم جراء حالة التدني والفساد وامهما المحاصصة المدمرة، التي اصبحت اكثر من شاملة، وبفعلها بات المواطن يستهلك ذاته. وغدا اسير حالتين اولهما التأمل لمن ينقذه، وثانيهما اللجوء لاقتحام المجهول (الثورة العارمة) لانقاذ بقايا حاله. التي تقنعه كل يوم بانها سائرة الى النهاية المحتومة.

يبقى تجسيد الاداء مرهوناً بتراكم غضب الناس، وحنكة قيادة قوى التغيير على حد سواء. هنا وجبت الاشارة الى حتمية مغادرة المعوقات الجدلية. ورفع مستوى الايقاع المُستهدف لحالة تجريف الدولة ومصادرة الحقوق العامة والخاصة وحلول الفوضى والنهب المنظم. ان المسؤولية تتطلب النهوض دون تلكؤ، والتعذر بما لا يصلح ان يكون قشرعذر. و المناورة للحصول على المكاسب الخاصة على حساب المصالح العامة، والمزاحمة على طريقة قانون السوق. ان الشعوب التي ترزح تحت وزر حكم الاستبداد، عادة ما تبحث عن بطل منقذ. وبخاصة من ذوي المبادئ المعروفة بعدالتها ودفاعها عن الفقراء الذين تسلب حقوقهم .

إستئناف العلاقات الدباوماسية بين السعودية وإيران

صلاح عبد الله المبارك

بقدر ما يعتبر قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة السعودية وإيران هو إنجاز تاريخي يحسب للدبلوماسية الصينية، وبقدر ما هو أيضا علامة فارقة من علامات صعود الصين وتنامي القوة الصينية، إلا انه أيضا في ذات الوقت بداية الانهيار للفاعل الأمريكي وأفول دوره وخططه الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

جاء البيان الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس» ووكالة أنباء «إرنا» الإيرانية، أنه على أثر محادثات، فقد تم التوصل إلى اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما خلال مدة أقصاها شهران، لينهي ذلك البيان المفاجئ سبع سنين عجافا من القطيعة والاحتقان والتوتر بين البلدين الجارتين.

ولأن البيان الأخير الصادر عقب القمة الصينية الخليجية كان مزعجا لإيران، فقد تضمن وقتها فقرات تعتبر إيران مصدرا من مصادر زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد كان التوصل لاتفاق بين المملكة السعودية وايران وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هو أشبه بما يكون إعجازا للدبلوماسية الصينية.

وزير الخارجية الإيراني قال: إن سياسة حسن الجوار أمر محوري ونواصل العمل نحو مزيد من الخطوات الإقليمية.. إن عودة العلاقات الإيرانية السعودية توفر إمكانات كبيرة للمنطقة والعالم الإسلامي.

أما وزير الخارجية السعودي فقد قال: إن دول المنطقة يجمعها مصير واحد يجعل من الضرورة أن تتشارك لبناء نموذج للازدهار، وإن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وإيران يأتي انطلاقا من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار.

ترتب على هذا الاتفاق التاريخي أن فقدت الولايات المتحدة وإسرائيل في صفها الخصم التقليدي ل-ايران، ومن ناحية ثانية لا يعزز الاتفاق الاستراتيجي التاريخي بين المملكة السعودية وايران الآمال والطموحات فقط في وقف نزيف الدم العربي في اليمن، لكن من شأنه أيضا أن يبث الرعب في الدولة العبرية وتهديد مباشر للشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) مثل ما تصف ايران.

ولأن المملكة السعودية تواجه علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة، وتخوض حربا موجعة في اليمن تمثل لها احدى نقاط الضعف، وفي ذات الوقت تواجه إيران حصارا اقتصاديا كبيرا، وعزلة دولية، واضطرابات وفوضى داخلية، وحربا محتملة من الطرف الإسرائيلي والأمريكي، فانه بهذه الاعتبارات في تقديري، ربما يمثل الاتفاق الوشيك بين الدولتين مخرجا سياسيا مناسبا، يمكن معه تبلور اتحاد يتسم بالقوة في مواجهة القطب الأمريكي والإسرائيلي.

بدأت العلاقات السعودية الصينية الرسمية منذ تسعينات القرن الماضي، ورغم التباين الكبير بين البلدين من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد شهدت العلاقات تطورا كبيرا، لأن الصين دولة صناعية اقتصادية ليس لها مصادر كافية للطاقة وتحتاج لتأمين حاجاتها من مصادر الطاقة المختلفة سواء النفط أو الغاز الطبيعي، بينما المملكة السعودية هي من اهم الدول المنتجة للطاقة في العالم.

إن التطلع الدائم للأمن يجعل الدولة في حالة قلق وتوجس مستديمين، فأعداء الأمس من الممكن أن يكونوا هم أصدقاء ليوم وأصدقاء اليوم من المحتمل أن يكونوا هم أعداء الغد، وفي ظل المتغيرات السياسية والمصالح المتعاقبة والمتلاحقة فإنه لا يمكن التكهن بما يضمره الطرف الأخر مهما كانت متانة العلاقات بين الطرفين، ومهما كان تطور الطرف الأول المعلوماتي والتقني ومهما بلغت درجته الاستخباراتية.

أخيرا وبعد كل ما جرى فإن المتوقع حدوث احدى احتمالين في تقديري: الأول هو أن يمضي الاتفاق إلى نهايته، وهو ما يحسب نجاحا للتدخل الصيني، الذي يرى بوجوب إيجاد تصور جديد للأمن يتمثل في التعاون الأمني الجماعي المتبادل والدائم، لأن الأمن الفردي المطلق قد يسبب لدول أخرى حالة من الخوف وفقدان الأمان، ويتوقع أن تضع الحرب أوزارها في اليمن، وبروز اتحاد وتحالف بين أعداء الأمس وأصدقاء اليوم وهو ما تتطلبه معطيات الواقع السياسي الراهن.

أما الاحتمال الثاني فهو إجهاض الولايات المتحدة وإسرائيل للاتفاق التاريخي بإحدى فرضيتين: الأولى هي تغذية الخلافات والفوضى الخلاقة بإحدى الدولتين بما تكون محصلته سقوط النظام القائم، والفرضية الثانية هي وقوع عمل عسكري ضخم تقف خلفه إسرائيل، داخل احدى الدولتين بما يعيد خلط الأوراق من جديد.

نداء عاجل : منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق (اومرك)

اننا في اومرك نوجه نداءنا العاجل هذا الى كل مواطنة عراقية ومواطن عراقي يحرص على تجنيب العراق من استمرار تفشي الوباء السرطاني الخبيث في عراقنا المنهوب، وباء حكم وسيطرة الدولة العميقة

المتمثلة بالمحاصصة/ الإثنية / الطائفية الفاسدة لمدة تقارب الربع قرن من التبعية والفقر والبؤس والفساد والجريمة المنظمة والاقصاء والتمييز والخطف والسجن وكل انواع انتهاكات حقوق الانسان.

لقد جاء قانون الانتخابات الحالي كثمره نضال ودماء ضحايا اكثر من الف شهيد وخمسه وعشرين الف جريح ومعوق في ثورته التشرينيه المجيدة عام ٢٠١٩ وان محاولة تعديله الان بصيغه قانون سانت ليغو الذي يوافق الطبقه الحاكمه فهو مناقض او ضد الدستور وموقف المرجعيه و ٨٠٪ من عموم الشعب العراقي الذي قاطعوا الانتخابات.

اننا نناشد بكم الروح الوطنية وندعوكم جميعا بان ترفعوا

اصواتكم عالية وموحدة ضد طبقة المحاصصة والفساد وان

تمنعوا تمرير قانون الانتخابات

المزمع تشريعه والتصويت عليه يوم السبت القادم المصادف ٢٠٢٣/٣/٢٥ من قبل أعضاء مجلس

النواب العراقي غير الشرعي ،

ليسجلوا كارثة جديدة في سجلهم الفاسد البائس التسلطي

فلتنتصر الارادة الوطنية الحرة لشعبنا العراقي المعادي للمحاصصة والفساد والساعي للتغير الجذري في افشال مشاريع و مخططات اعداء الشعب العراقي وتطلعاته لحياة آمنة و مستقرة وسعيدة

في بنا؛ دولته المدنية /الديمقراطية/ الاتحادية ،

دولة المواطنة الحرة المتساوية.

الامانة العامة لاومرك.. ٢٣ /٣/ ٢٠٢٣

الفساد آفة بحاجة لعلنية التسمية بمقترفيه وفضحهم

ماجد زيدان

الاعلانات اليوم عن محاسبة ومعاقبة فاسدين بلا فواصل تتولى ولكن لا تشكل رادعا قويا يحد من الفساد بشكل ملموس ويقلص من ارتكابه , وذلك لسعته وانتشاره افقيا وعموديا , وتغلغله في كل المفاصل الاقتصادية والادارية ولا يمنعه عن مجال , بل ان سلم منه مجالا فانه يثير الاستغراب ولا يصدقه عقل .

الواقع ان السلطات تلاحق الفاسدين وتحاول الحفاظ على المال العام والخاص , غير انه يعاب على سعيها انه لا ينظر اليه بجدية او انه ليس حاسما الى درجة يوقفه ويمنع تكراره ومن بين هذا المآل الذي لا يحسد عليه و هو فيه ويقلل من اهمية البرنامج الحكومي ويشكك في مصداقه ان الحكومة وقعت في مطبات سياساتها اتجاه الفساد والفاسدين , فهي تعفو عمن تريد وتطلق سراح فلان وعلان وتكفله من دون ان يفي بالتزاماته التي اتفقت معه عليها , مما لا يشكل الامساك به وزجه في التوقيف والسجن رادعا مؤثرا على السادرين في غيهم او الذين قد يتطاولون على ارتكاب جريمة نهب المال العام وهدره والتجاوز على القوانين .. ومما يزيد الامر سوءا انها تعرف بهم بمناصبهم من دون وضوح كاف , فأي من المسؤولين السابقين المقصود بالاستدعاء او التوقيف والسجن .

حسب التقديرات والمعطيات المعلن عنها ان الاموال التي نهبها الفاسدون تقدر بين ٦٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دولار ولكن الاموال التي تمت اعادتها الى خزينة الدولة تكاد لا تذكر او لا تشكل رقما بجانب الارقام المنهوبة , ولا يعرف من طبق الاحكام ومن رفضها , و كلما كانت المبالغ المستردة كبيرة تكون مؤشرا على جدية ونجاح سياسة الحكومة التي اعتمدت على اعادة الاموال اولا وقبل العقاب, الا ان النجاح ما يزال محدودا , بل ان هذه الاستراتيجية التي اطلقت مع « سرقة القرن » مع اختبارها الاول فشلت في ان تكون ناجعة وذات ملموسية ناهية , بل انها تشجع على استمرار الفساد ونهب الاقتصاد الوطني .

ان بلد لا يشدد العقوبات واحكامها على المرتكبين , ويجعلهم يفكرون الف مرة قبل ان يستهينوا بها لن يتمكن من انتهاج سياسة صائبة لمكافحة الفساد ومنع تدمير الاقتصاد الوطني ونهبه .

المراجعة للقوانين التي عفى عليها الزمن والتي اصبحت في حالها الراهن واهية ولا يخشى الفاسدون من الوقوع تحت طائلتها , واسناد المهمات على اساس النزاهة المشهودة والكفاءة من الضرورات لمحاربة هذه الآفة المستفحلة .

من الملاحظ على اعلانات الكشف عن الاختلاسات والسرقات المدمرة للاقتصاد الوطني انه سرعان ما تجف المعلومات عنها , وتحجب وتدخل نطاق السرية الا ما يسرب عنها , وتصبح لأسماء الفاسدين حرمة بذريعة حقوق الانسان غير الملائمة لظروفناولسعة الجريمة , وهذا ما يضفي ضبابية غير مطلوبة وتقلل من ثقة الجمهور بسياسة مكافحة الفساد , فضلا ان ضعاف النفوس يجدون في ذلك نكوصا وتراجعا وتسترا عنهم يستثمرونه في مصلحتهم ..

العراق العدمي

فاطمة المحسن

ليس هناك من صفة يمكن أن يصف المرء فيها العراق الثقافي، فهو عالم شاسع يتوزع على جغرافيا الأشباح التي بقيت فيه أو غادرته. انه يهوّم مثل وطواط في غرفة مغلقة، قبيح يحف به الغبار، ويستكين إلى ذباب الوقت يأز برأسه ويطوف على عينيه. هكذا يطيب للجاحدين من أبنائه أن يصفوه. هو العراق المزين بالنياشين، المدجج بأغنيات النصر، الذاهب إلى البطولة، القادم من عمق التاريخ والمستقر في سجل الخالدين. هكذا يطيب لأبنائه البررة أن يطوبوه (من مفردة طوبى).

من هو العراق الذي لعب بأسلحة الوقت حتى كُلت يداه، بلد النفط والحفاة والشحاذين. بلد البرلمانيات اللواتي تزيد نسبتهن على نسبة النساء في برلمانات أميركا وبريطانيا والسويد؟. ياللغبطة! هكذا تقتضي الضرورة أن يكون العراق. نساء يخبرن آحابيل السياسة أول مرة،ودفعة واحدة مثل جيوش تتقدم الى عالم السحر والغيب. ونساء يترصدهن الموت غسلا للعار أو لغرض الاغتصاب او لبيع الجسد. وبينهن وعلى هامشهن، تكافح في بحر العنف والفقر أكثر من مليوني عانس ومليوني أرملة في احصاءات الحكومة حتى هذا الوقت . السعادة تشبه البؤس في عراق العجائب،فالحالة الأولى تشبه الثانية إن اردنا الدقة في توصيف حال العراق الثقافي. نعم العراق الثقافي لا يكمن في المؤلفات والكتب، بل في الشارع نفسه. في طرز الحياة والبناء وطقوس المناسبات بما فيها طقوس التدين الشعبي، وفي الموقف من المرأة، إن شئنا الدقة في معرفة الثقافة عندما تكون جزءاً من مجتمع لا خارجه.

في كل مرة يتقدم العراق الى الأمام يترصده منعطف كبير خطير،هو أشبه بقدر مقنّع يكمن طي ثيابه.ثقافة الطوفان هي التي أوحت إلى العراق بهذه القدرة على أن يكون دائما بلداً عدميا، وهي التي ساعدته على النهوض والزوال في متوالية تكاد تكون متشابه، منذ عصور موغلة في القدم.

اكتشف الغرب مصادر أسطورة الطوفان التي وردت في التوراة،عندما فكوا الرقيمات الطينية لملاحم العراق القديمة. قال أحدهم: هذه الجغرافيا التي بدأت منها القيامة، عندما يستولي الغمر على اليابسة، وتنحسر المياه بعد وقت عن وجه آلهة جديدة ورعية تناسبها. تتغير كل المعادلات ولا تتغير ملحمة الطوفان في العراق، انها تكتب وتمحو، وتعيد الكتابة وتمحوها. وهكذا تصبح ثقافة العراق ثقافة معلقة في قدرة المكتوب، قدر الجغرافيا المقدسة التي لفت الممالك القديمة والشعوب التي سكنته بغبارها مرات. ولكن عشتار التي غضبت على تموز فغيبته في العالم السفلي، هي نفسها التي ظلت تنوح عليه، وهي نفسها التي رحلت الى أبواب الجحيم لتساوم اختها، حارسة بوابات العالم السفلى كي تنقذ تموز.ربما تتغير أسماء الآلهة، ولكن تموز نفسه يخرج كل ربيع، فتعود أرض العراق مزهرة كأنها لم تصادف ضيماً ولا جائحة من تلك التي لا تبقي ولا تذر.

علينا التمسك بالأسطورة العراقية القديمة التي خطت في أوروك أول حروفها، فكل أسطورة تكمن خلف الواقع وأمامه، خلف الجغرافيا والتاريخ، وفي ذاكرة الأجيال، حتى ولو جبلت من النسيان كي تعيش يومها الصعب، وكي تنسى أنها على موعد مع ربيع قادم. فها هو العراق الذي يملك أكبر نسبة من التكنوقراط في العالم العربي،حسب احصاءات الأمم المتحدة،لا يجرؤ على المطالبة بهم، لأنهم موزعون على جهات العالم كلها، من بلدان الخليج حتى كوستريكا. يخاف عراق اليوم من الثقافة حتى لا يقال له أنت لا تنتسب إلى نفسك، يخاف من الجمال حتى لا يظهر قبح الواقع الفظ الذي يعيشه. ليس المهم أن يعود قارئ الكتاب وكاتبه، المهم أن يعود المهندس والطبيب والخبير الاقتصادي والإداري وعالم الاجتماع والأكاديمي والمهندس وكل من تقوم هياكل ثقافة الحياة على أكتافه. فشتاتهم هو شتات العراق وغربتهم هي غربته.

العراق اليوم يعيش نقصانه، فقد تسربت ثقافته من بين يديه، وظل ينزف صانعيها حتى رمقه الأخير.

العراق يقف وحيدا لا يعرف نفسه. أجيال منه لم تعرف سوى الهروب من الموت،الهروب من الحرب الى الأمام أو إلى الخلف، فمن أين يأتي بمزاج غير مزاج النواح، وغير مزاج الشعور بالعدم والخواء.

كان ديستويفيسكي يقول إن الثقافة الروسية، تتجه إلى العدم، بل هي ثقافة عدمية،لهذا لا مستقبل لها. مع ان الثقافة الروسية على عهده، نهاية القرن التاسع عشر، كانت في عز ازدهارها،شعرا ورواية ونقدا وتشكيلا،فقد كان يعرف أن حكاية الموت والاغتيالات والمشانق والعنف المتبادل بين القيصر ورعيته هي الطريق العدمي الذي لاح أمامه، فكتب « الشياطين» أو «الممسوسون» عن مثقفي عصره.

لم تردع المشانق التي كانت تنصب في ساحات بطرسبرغ وفي باحات السجون، لم تردع الثوريين عن ابتكار وسائل جديدة للعنف، ومع أن روسيا كانت في ألقها الثقافي غير عابئة بما يجري في الشارع، بل كانت منتدياتها الأدبية التي يرتداها ديستويفيسكي نفسه، تبدو وكأنها تحاول أن تنسى ثقافة العنف أو تردعها، ولكن من يستطيع أن يوقف الحصان الذاهب الى الهاوية. وما أن هلت الثورة المنتظرة، التي انتظرها العالم وليس روسيا وحدها، حتى حفرت قبر ثقافتها بيدها.

وهكذا يحق لكاتب فلت قلمه من تحت منصة الإعدام،أن يحكم على ثقافة بلده بالعدم. اقتيد ديستويفسكي الى الموت هو ورفاقه، وكان بينه وبين التنفيذ دقائق معدودة قبل أن يأتي ساعي القيصر مبلغا بالعفو عنهم.

كتب ديستويفسكي رواياته بعد ان اجتاز تلك التجربة، ولكن شخوصها بقيت ماثلة أمامه، فقد شف في لحظات الإعدام حتى عرف معنى ان يتأرجح المرء على شفا الهاوية، ومعنى ان يملك وجها الملاك والشيطان معاً، الجنون والعقل، والحب والكراهية.

ثقافة العراق قادها صانعو الحروب الى الإعدام مرات، ولكنها كانت في كل مرة تفلت منهم. تضمد جراحها، وتوحي الى نفسها بان ثمة وقتا للحصاد حتى ولو تأخر قليلاً، فهي لا تملك غير هذا العزاء كي لا تدخل في غيبوبتها الأخيرة.

رسالة في اليوم العالمي للمسرح ٢٠٢٣ من وحي واقع المسرح العراقي

د. تيسير عبد الجبار الآلوسي

يبقى المسرح اليوم جوهرة عالمنا الجمالية التي تكتنز بمعانم دلالية تقارع من أجل إزاحة أضاليل قوى الظلام والتخريب، قوى فلسفة الخرافة وتمرير أباطيل تتوهم قدرتها على تفريغ العقل ومنطقه المعرفي الإبداعي المميز لكنها التي تظل وهماً لأن الانتصار الآتي هو لقوى التنوير والامتلاء الروحي بجماليات الحياة ومنظوماتها القيمية الإنسانية السامية..

وإذا كان هذا مسار مسرحنا المعاصر عالمياً فإنه في الوقت ذاته منجاه وهويته في العراق الذي مر ويمر منذ عقدين بأسوأ مراحله، حيث تسطو قوى ظلامية على الشارع محاولة الإجهاز على كل قيمة أو ثيمة للجمال الدال، وهي بذات الوقت تمرر للتستر والتخفي اشكالا لمسمى مسرح شكليا بمحاولة ثانية للتصدي للمسرح العراقي الأصيل الجاد...

إنّ مسرحنا العراقي بمبدعاته ومبدعيه لم يدخر جهداً إلا وقدم منجزه التنويري في إطار يتمسك بهويته الدرامية الجمالية أولا في قيمها الإبداعية وهي المتمسكة بثراء منظوماتها فلسفيا فكريا بالاتصال بتفاصيل اليوم العادي للإنسان بكل ما فيها من معاناة ومواجع وآلام.. إنه حصاد معالجات حيوية فاعلة ومؤثرة لا تخضع للهزيمة ومنطق الهروب إلى خيال مرضي فارغ كما يوهم به بعض عناصر تتاجر بالمسرح مثلما بكل شيء في حيواتنا..

لقد حمل المسرح العراقي هموم منجزه الجمالي ليقدمه ومعالجاته على مختلف مسارح شعوب المنطقة والعالم بعد أن ضاقت به مسارح بغداد والمحافظات ووجد حصاراً مقيتا أو استلابا ومصادرة أو تشويها فيما تناول وعالج! ولطالما حصد الجوائز وأشكال الاستقبال الحافل والتكريم من لدن جمهور شعوب المنطقة وفي المهاجر القصية في ضوء إبداعات رسُله في المنافي...

ولأن المسرح يبقى معطاء مثمرا منتجا ومبادرا فلقد واصل بلا انقطاع كفاحه من أجل استمرار يليق بقامات الإبداع التي طرزت مسيرته من يوسف العاني والعبودي وجلال ومن زينب والرماح وصاموئيل وحتى جيل الشبيبة الجديد من مبدعاته ومبدعيه والمتخصصين في حقول اشتغاله الجمالي البهي.. وإذ تستمر احتفاليات مسرحنا ومنها اختراق فضاء العمل بمهرجانات مستحقة فإنه يغذ السير لإغنائها بمؤتمرات وجلسات نقدية بمخرجات تعبر عن وعي ومستوى ثقافي ساطع الأثر والمخرجات باعتراف القاصي والداني..

وبمثل هذي الاحتفالية باليوم العالمي للمسرح التي تأتي سنويا عقب احتفالية المسرح العراقي بعيده بالمستوى الوطني، لابد من أن نسجل جملة محاور مازالت وتبقى ملحة بمطالب تلبيتها حتى تتحقق ومنها:

١. معالجة ظاهرة محدودية صالات المسارح وربما استمرار إغلاق بعضها ما يتطلب واجب افتتاحها اليوم بالصيغ التي تتلاءم وقدرة تجاوز حال التجهيل ومصادرة العقل ووعيه.. وإلى جانب التصدي لمهمة بناء صالة تتناسب وتاريخ العراق السومري القديم ونموذج مبناه ستكون رعاية الصالات التي تتسم بقيمتها التاريخية: الآثارية القديمة والتراثية مهمة استثنائية ملزمة.. ومن أجل ذلك، ندعو اليونسكو والمنظمات الأممية المعنية جميعاً للمساهمة معنا في هذي المهمة النوعية الكبرى، سواء بما يتعلق بترميم المسارح وبنائها أم بالحفاظ على التراث الإنساني وسلامته؛ مثلما حدث مع مسرح نينوى وجامعتها... من قبل

٢. تعزيز جهود مسرحيينا ودعمها في تفعيل حراك فلسفي جمالي يساهم في التصدي لجرائم التجهيل ومحاولات إشاعة الأمية والتخلف، ولعلّ أبرز الخطى تكمن في تفعيل دور المسرح في بناء القيم الروحية الثقافية المعاصرة التي يمكن بوساطتها إعادة إعمار الروح الوطني وتفعيل مبادئ الوطنية والمواطنة في إطار الدولة المدنية لا الطائفية المنكوبة بخطاب التضليل والمزاعم الواهية الدعيّة! منبهين لمخاطر انتهاج بعض الادعاءات والوسائل التي قد تنطق لفظيا على مسار ندائنا بتسترها خلف مفردات الحرية والانعتاق والثورة لكنها كما جوهرها الملتبس بالضبابية تكرّس شكليات تنميط العقل وتحنيطه بقوانين اجترارها.

٣. ومثلما غنى القيم الروحية في مجتمعات التمدن المعاصرة يلتزم المسرحيون العراقيون بمواصلة الجهود بأشكالها من أجل تحقيق حرية الإبداع ووقف جرائم المصادرة والاستلاب والتصفيات الهمجية البشعة بكل مفرداتها الخبيثة؛ سواء منها تصفية مسرحيينا جسدياً أم محاصرتهم وتصفية منجزاتهم واتلافها ومنعها من وصول جمهورها...

٤. وبالضد من جرائم قوى تتبنى فلسفة التطهير العرقي والديني، نتطلع إلى مهمة نوعية للمنجز المسرحي العراقي الحديث بتعميق صلاته بطابع التعددية والتنوع بإطار وحدة وجودنا الوطني والإنساني عبر تجسيدهما في البنى الدرامية الجديدة بالبعدين الجمالي والفلسفي. وسيكون في هذا الإطار توجه لتعميد المنجز المسرحي العراقي بلغات الوطن ومكونات شعبه: العربية والكوردية والسريانية والتركمانية والأرمنية وبخطاب مسرحي تنويري معرّف لدى جمهوره المتنوع.

٥. ومما يتطلع إليه مسرحيونا، يتجسد في برامج إقامة الاحتفاليات ومهرجانات الإبداع ومناسباته، احتفاء، وتكريما وعناية بروادنا ومجددينا.. وأول ذلك الالتزام بإعلاء مكان ومكانة التقليد السنوي

للاحتفال باليوم العراقي للمسرح وبأيام مسرحية أخرى تشكل تقليداً في المدارس والمؤسسات وتعبر عن المكونات القومية ولغاتها؛ مؤكدين هنا بأن أوسمة بأسماء مبدعات ومبدعي مسرحنا كما: زينب وناهدة الرماح والشبلي وجلال والعبودي والعاني وعبد الحميد وطه سالم وغيرهم كُثُر ستطوق رقاب مبدعي المسرح ليس بعيداً.. مع اكتمال الجهود لمرسوم تلك الأوسمة المهمة وطنيا وكذلك ينبغي أن نترسم ذات الهدف السامي إقليميا وعالميا بما يعرف بقامات مسرحنا ويلبي أهدافها في دعم الحركة المسرحية إقليميا عالميا...

٦. ونحن مسرحيي العراق نتعهد بمواصلة المشوار من أجل استعادة (المركز العراقي للمسرح) فاعليته ووجوده الميداني، وطنيا وإقليميا ودوليا. وسيتنامى الجهد عبر ((اتحاد مسرحي فاعل وروابط تخصصية للممثل ولنقاد المسرح)) ولكل بُناة العملية المسرحية إبداعاً جمالياً حقيقياً... بالتأكيد في فضاء الحريات والحقوق التي يناضل الشعب لتكريسها...

٧. لقد تأخرنا عملياً وربما فشلنا حتى الآن في تأسيس الهيآت الأكاديمية المتخصصة الوطنية والمحلية والإقليمية، إلا أنّنا نجدد برسالة هذا العام النداء (الأكاديمي) من أجل الإسراع بهذا التوجه الملزم بغاية تطوير الأداء والارتقاء به وتحويل الموجود من مشروعات إلى وجود فاعل بانعقاد مؤتمرات متخصصة مستثمرين الوسائل المناسبة لهذا التوجه وتفعيله وعدم انتظار غودو الرعاية التي قد لا تأتي في المدى المنظور لا من وزارة الثقافة ولا من وزارة التعليم بموازناتهما الضئيلة وببرامجهما البخيلة التي يلزم تغيير أولوياتها في إطار الظرف القائم.

٨. كما يتطلع مسرحيو العراق ويعملون من أجل استنهاض همم جميع الجهات الأكاديمية والقطاعية المتخصصة لتأسيس صحافة ورقية وإلكترونية مسرحية ودوريات بحثية علمية متخصصة في الجامعات والمعاهد العلمية مع تعزيز أعمال التوثيق والنشر بسلاسل لمسرحياتنا التراثية والحديثة والمنتخبة أو سلاسل بحسب تبويبات مناسبة معروفة..

٩. وفي ظروف تنامي ظواهر الفقر والبطالة والسحق الوحشي لطاقات الإنسان واستلاب حقوقه المادية والروحية يجب مواصلة البحث في وسائل مناسبة يمكنها الارتقاء بفرص العيش الكريم لمسرحيينا والعناية بأوضاعهم وبتفاصيل يومهم العادي وما فيها من أشكال الأوصاب والمعاناة؛ وقيمياً ينبغي على قوى المسرح العراقي النضال لإلغاء النظرة الدونية وإزالتها سواء من بعض ما يشاع مستغلاً أحوال الجهل والتخلف أو ما بقي من ممارسات على المستوى الرسمي كما بتلك المصطلحات ومعانيها في جوازات السفر الخاصة بالفنان..

١٠. لقد اضطر مئات بل آلاف المسرحيين العراقيين للهجرة القسرية الاضطرارية، وهم بعد كل تلك العقود ما زالوا يعانون من الإهمال في غربة المهاجر والمنافي، لذا وجب الانتباه على أهمية تعزيز رعاية مؤملة لتخصيص ((يوم للمسرح العراقي المهجري)) مثلما احتفلوا بيوم عراقي للمسرح بمحاولة لفرض ممارسته وأداء طقوسه ذاك الذي جرى ويجري سنويا يوم ٢٤ شباط فبراير، على أن يدعى إليه مسرحيونا للاحتفال في أروقة مسارحنا في بغداد وأربيل والبصرة وبقية محافظات الوطن البهية، مثلما يلزم دعمهم في بيئاتهم المهجرية لمزيد من التفاعل وتبادل التأثير الإبداعي بهوية إنسانية متفتحة..

١١. العناية المستقلة المخصوصة بمسرح الطفل والمدرسي ومسارح الضواحي والمدن والقرى والتأسيس لاحتفاليات محلية وإقليمية تنتشر في كرنفالات شعبية حاشدة مدعومة شعبيا رسميا.

إنّ مسرحيينا العراقيين إذ يحيون اليوم العالمي للمسرح ويوجهون التحايا المتجددة لمسرحيي العالم ليؤكدوا في رسالة هذا العام مرة أخرى ليس تكرارا أو اجترارا بل إصرارا على تحقيق تلك الأهداف التي لن يتخلوا عن تلبيتها وإنجازها ووضعها موضع التلبية بعيدا عن مناوراتٍ كثير منها يطفو للادعاء الغير صادق لتخدير المواقف ، إنهم يؤكدون على مطلب كتابة مشروعات قوانين تعالج أوضاعهم وعرضها بأقرب سقف زمني متاح وبشكل استثنائي على الجهات الحكومية الاختصاص لتداولها في برلمان منتخب من الشعب بتمام الحرية والنزاهة، بقصد تشريعها واستصدارها والعمل بها حلاً لكثير من تفاصيل واقع المسرح العراق.

وبهذا اليوم الأممي المجيد نجدد تهنئتا مثلما وجهناها من قبل بمناسبة اليوم العراقي للمسرح إلى جميع مبدعاتنا ومبدعينا، لتصل ناشطات ونشطاء مسرحنا بهدير جمهور الفرجة المسرحية بهويته المسرحية المتأصلة فيه وجمهور الفرجة المسرحية يضم ملايين العراقيات والعراقيين يصافحون اليوم بهذا العيد وكرنفالاته مسرحاً يحمل بين جدران منصاته كل ما يُفتخر به ويجعلنا بشموخ المنجز نتبادل تهاني انتصار لا انكسار من أجل متابعة المسيرة وكل عام وحركة الابداع والعطاء منتصرة للخير والسلام في مهد الحضارة وتراثها الإنساني وموئله العراق وفي فضاء وجودنا في عالمنا بأكمله

تصادم الهويات في الشرق الاوسط

كفاح محمود كريم

لقد كان وما يزال الشرق الأوسط نقطة ارتكاز عالمية قلقة تتنافس وتتصارع وتتوازن فيها وعليها القوى الدولية الكبيرة اقتصادياً وعسكرياً، ليس اليوم بل عبر حقب التاريخ تعرضت هذه المنطقة من العالم إلى صراعات بين الأقوام والكيانات حتى احتضن ترابها ملايين المتصارعين في حروبٍ قاسية، سادت فيها أقوام ثمّ بادت، واختلطت الأعراق فيها والأنساب حتى تشابهت السحن والعادات. ورغم ذلك لم تنجح معظم تلك الكيانات في أن تضع خارطة طريق لتنظيم تلك الهويات على أساس التفاعل وملاقحة الحضارات بديلاً للتصادم والإقصاء الذي أنتج عشرات الحروب وأضاع مئات الفرص الذهبية للتطور والتقدم.

إن اتفاقية سايكس بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦، وموافقة إيطاليا وروسيا على تقسيم قلب الشرق الأوسط وتوزيع غنائمه بينهم عقدت أوضاع المكونات الأصغر لولا أن اتفاقية سيفر في عام ١٩٢٠ منحتهم بارقة أمل لتحقيق مطالبهم في إنشاء دولة كردية، إلا أن معادة الصلح في لوزان بعد ثلاث سنوات -أي في عام ١٩٢٣- ألغت اتفاقية سيفر ونسفت تلك الأحلام التي وعدت الكرد بتحقيق حلمهم في إقامة دولتهم كبقية الشعوب التي نالت استحقاقاتها كجزء من مخرجات تلك الاتفاقيات، وأعطت إشارة البدء لحقبة من الصراعات الدموية التي وصفها أحد الدبلوماسيين الأميركان في حفل توقيع معاهدة الصلح بأن الموقعين عليها إنما وقعوا على حقبة من الحروب والمآسي!

ولم تلبث سنوات قليلة حتى تحققت نبوءة الدبلوماسي الأميركي، حيث مزقت تلك الاتفاقية في لوزان العيش المشترك بين المكونات المختلفة عرقياً وثقافياً، دينياً ومذهبياً، وكانت بداية لاشتعال الحروب وحقبة التصادم بعد سنوات ليست طويلة وبالذات بعد قيام دولة تركيا الحديثة التي وضع أسسها كمال أتاتورك وما تلاها من أنظمة الانقلابات في كلّ من العراق وسوريا وإيران بمختلف توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لكنها كانت تشترك تماماً في معالجاتها لقضية المكونات وبالذات المكون الأكبر في الشرق الأوسط الذي أهمل في اتفاقيات سايكس بيكو ولوزان، وأقصد هنا الكرد في أجزاء وطنهم المجزئ إلى أربعة أقسام في كلّ من تركيا وإيران والعراق وسوريا، حيث فشلت تلك الأنظمة في إيقاف عجلة التصادم وإقامة دولة المواطنة التي يرتقي فيها الانتماء على كلّ الهويات والثقافات، لأنها اختزلت المواطنة في الانتماء إلى القومية الأكبر والانصهار فيها، واستخدمت عمليات التتريك والتفريس والتعريب سيئة الصيت مع الكرد وغيرهم.

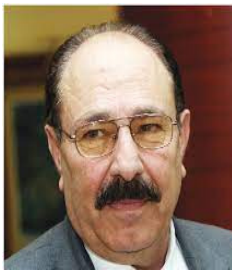

إن المنطقة اليوم تدفع ثمن تلك السياسات الفاشلة والشمولية في إقصاء المكونات القومية والعرقية، وما يحصل الآن في كلّ من تركيا وايران والعراق ولبنان وسوريا واليمن، ومتوقع أن يحصل في المغرب والجزائر وليبيا والسودان، إنما يؤكد فشل وانهيار الأنظمة الشمولية القومية والمذهبية المتشددة، التي ما تزال تصرُّ على نهج إلغاء الآخر المختلف قومياً أو دينياً أو مذهبياً، وفرض إرادة المكون الأكبر دون الأخذ بحقوق الآخرين الشركاء في الأرض والمال، مما يرفع وتيرة التصادم بين الهويات القومية والعرقية والمذهبية، وخير دليل على استمرار هذا النهج هو النزف الدائم في فلسطين وتركيا وإيران وسوريا واليمن، التي خسرت فرصاً ذهبية للتطور والتقدم لما حباها الله بثروات وإمكانيات تتفرد بها في المنطقة.

ما يجري اليوم من دوامة العنف والعنف المضاد وما يتعرض له إقليم كردستان العراق من هجمات صاروخية ومدفعية تركية وإيرانية لملاحقة معارضيهما الهاربين إلى العراق منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي يؤكد وبعد قرن من الزمان على فشل تلك الاتفاقيات القديمة، وفشل الأنظمة والكيانات التي تستمد قوتها وتطيل بقائها في السلطة على هذا التصادم الدموي بين الهويات القومية والثقافية. وقد آن الأوان لوضع حلول جذرية لأخطاء فظيعة وقعت فيها الدول العظمى وتسببت في إنتاج مآسي وكوارث بين الشعوب، وحريٌ بها اليوم وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا التي كانت تتقاسم العالم، وما تزال تهيمن على مقدراته ومستقبله، أن تعمل مع ممثلي المكونات المتضررة في هذه الدول، لوضع أسس خارطة طريق جديدة لاتفاقية دولية ضامنة، ترسم حدوداً للتعايش السلمي والحضاري بين المكونات، بما يضمن حقوقها السياسية والثقافية من خلال تشريع قوانين لحمايتها وإتاحة فرصة لإنشاء نظام جديد في المنطقة بعيداً عن ذلك الإرث الفاشل من سياسة الشراكة القسرية والاحتواء، وتطوير نظم الإدارة السياسية والثقافية والاقتصادية بما يمنح تلك المكونات حقوقها أما بنظام فيدرالي كالنموذج العراقي في حلّ القضية الكردية أو باستفتاء على حق تقرير المصير كما حصل في كلّ من تشيكوسلوفاكيا وتيمور الشرقية وجنوب السودان والعديد من الأقاليم والدول الفيدرالية المتعددة الهويات كما في بلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

عشرات الآلاف يتظاهرون من أجل السلام في برلين

رشيد غويلب

على الرغم من البرد القارس، تدفق، السبت الفائت، عشرات الآلاف إلى بوابة براندنبورغ وسط العاصمة الألمانية برلين لدعم "الانتفاضة من أجل السلام".

لقد كانت التظاهرة نجاحا وانتصارا لقضية السلام، على الرغم من تباين مواقف قوى اليسار من الحرب التي دخلت عامها الثاني. لقد تباينت المعطيات بشأن عدد المشاركين، فالشرطة تحدثت عن ١٣ ألف مشارك، فيما قالت مصادر يسارية ان المشاركين أكثر من ٣٥ ألف، وأكد منظمو التظاهرة ان ٥٠ ألف شاركوا في المطالبة بوقف الحرب ومفاوضات سلام دائم.

ممثلو الحكومة الألمانية هاجموا التظاهرة بشدة، معتبرين إياها دعوة للرئيس الروسي بوتين لغزو بلدان أخرى، وان المطالبة بالسلام تضليل سياسي للناس.

٥٠ ألفا من اجل وقف النار والتفاوض ، وأكدت صحيفة "برلينر تساتنغ" واسعة الانتشار، اعتمادا على مصادر موثوقة بالنسبة للجريدة، ان شرطة برلين اكدت داخل اروقتها، صحة ما ذهب اليه المنظمون، بان المشاركين في التظاهرة كانوا ٥٠ الفا وليس ١٣ ألفا كما أعلن رسميا، مع الإشارة الى ان الشرطة التي سبقت يوم التظاهرة توقعت مشاركة ١٠ آلاف فقط.

وتحدث في التجمع الختامي الاقتصادي الأمريكي ومدير شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة جيفري ساكس بواسطة فيديو مسجل، والممثلة الألمانية المعروفة كورينا كيرشوف، وناشط السلام هانز بيتر والدريش، العميد المتقاعد إريك فاد، وعضوة كتلة اليسار في البرلمان الألماني سارا فاكنكنشت، والناشطة النسوية الألمانية المعروفة أليس شوارتسر، اللذان اطلقا بيان السلام، الذي شكل المناسبة لتنظيم التظاهرة، بعد ان وقع عليه ٦٨٠ الف مواطن، بينهم شخصية قيادية من "حزب البديل من اجل المانيا" اليميني المتطرف. الامر الذي

أضاف خلافا جديدا داخل حزب اليسار، بشأن الدعوة لدعم التظاهرة، اذ امتنعت قيادة الحزب رسميا عن دعم التظاهرة، فيما شارك قياديون وأعضاء من الحزب فيها، ويأتي هذا الخلاف في سلسلة من التقاطعات بين الرئيسة السابقة لكتلة اليسار فاكنكنشت المثيرة للجدل، وأكثرية قيادة الحزب. لقد أشار العديد من شخصيات اليسار الماركسي الى خطأ قرار قيادة حزب اليسار، المستندة على مشاركة اليمين المتطرف في التظاهرة.

التجمع الختامي كان حاشدا، ورفعت أمام المسرح الاعلام واللافتات المزينة بحمامة السلام، وكان الحضور يساريا لا لبس فيه. واستمر الهتاف "السلام يصنع بلا أسلحة". لقد ذكر المشهد والهتافات والاعلام بالفترة الذهبية لحركة السلام في المانيا في الثمانينيات. وجاءت الغالبية العظمى من المشاركين بدون أعلام وملصقات، وهو مؤشر على نجاح تعبئة واسعة نسبيًا في ظل التباين القائم. ان ظهور اعلام وشعارات حزب اليسار، أكد ان العديد من أعضاء الحزب، شاركوا، على الرغم من الموقف السلبي لقيادة الحزب من التظاهرة.

لقد فشل اليمين المتطرف الذي يحاول توظيف شعارات اليسار بمضامين عنصرية وبشعبوية صريحة، فشل في وضع بصمته على التظاهرة. ولم يغير من هذه الحقيقة اعلان حزب "البديل من اجل المانيا" قبيل نهاية التظاهرة مشاركة أحد قياديه رافعا رمز حمامة السلام، ونشر صورة له يرفع فيها لافتة، ويرتدي قبعة رمادية.

حدث صدام محدود مع مجموعة يمينية متطرفة، عندها دعا مديرا التظاهرة النائبة اليسارية سيفيم داغلين وفيلي فان اون الشرطة الى طرد النازيين الجدد، لكن الشرطة وجدت لا ضرورة للطرد. بعد ذلك صنع المتظاهرون جدارا امام هذه الشلة، رافعين لافتات كتب عليها "لا للحرب، لا للفاشية ثانية" ولا يمكن تحقيق سلام مع حزب البديل من أجل ألمانيا وشركاه، ولا لتصعيد التسلح والنزعة العسكرية".

كتب كريستينا بوخهولتس عضوة قيادة حزب اليسار واورليكا ايفلر ويان رشتر المتحدثان باسم مجموعة العمل النقابي في الحزب، تقييما اوليا أشاروا فيه الى ضرورة مشاركة اليسار في التظاهرة، وعدم ترك الشارع لليمين المتطرف، لان مشروع التظاهرة هو اتفاق على نقاط محددة، وليس جبهة متعارضة. لقد أكد المناهضون للفاشية حضورهم الطاغي في التظاهرة، التي كشفت أهمية حركة السلام. وان اشتراك بعض اليمينيين المتطرفين، ووجود افراد في الحركة يميلون الى التعاون معهم، تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة، لم يؤثر على جوهر وطبيعة التظاهرة باعتبارها تظاهرة للسلام.

يذكر ان عطلة نهاية الأسبوع شهدت تظاهرات ضد الحرب في العديد من البلدان الأوربية منها إيطاليا وبريطانيا.

العمالة الأجنبية في البطالة العراقية

ثامر الهيمص

رصدت منظمتي اليونسكو واليونسيف والاتحاد الاوربي اثنين مليون طفل خارج المدرسة ، برغم تقلص هذا العدد خلال السنوات الثلاثة الماضية , الا انه مازال يشكل نسبة كبيرة , التقرير/ تزايد الاعداد للنزوح والفقر مما اظطر الطلبة الى اعانة اسرهم وترك المدرسة وهم موزعون بواقع (٤٠٠الف تلميذ في المرحلة الابتدائية و٦٠٠الف طالب في المرحلة المتوسطة ومليون طالب في المرحلة الاعدادية)

جريدة الصباح ليوم ٢٠٢٣/٢/٨. واعلنت مصادر متعددة ان العمالة الاجنبية تقدر بمليون عامل , منها بموجب تعاقدات مع الشركات او مكاتب التشغيل ، او تسرب غير رسمي خلال السياحة الدينية والتقليدية. اذن التنافس الحاد بات واضحا بين ثلث الشعب العراقي كفقراء ضد الجاليات الاجنبية التي تدخل نتيجة قلة الاجر اولا ، حيث يوافق الوافد براتب لا يقل عن ٤٠٠ دولار مع الاقامة والقيام باعمال غالبا ما يستنكف منها العراقي سيما ذو الجذور الريفية , كما ان ال٤٠٠ دولار غير كافية لصاحب ابسط عائلة الا ماندر من مهاجري المحافظات المتضرره اولا من شحة المياه , وهكذا يستطيع الوافد ان يحول على الاقل ٢٠٠ دولار شهريا ورسميا. وكلا العاملين لا يوجد من يدافع عن حقوقهم القانونية وبات التحكم بهم وخصوصا الاجانب من قبل المكاتب ومن ورائها. اضافة الى ان اغلب العمالة العراقية الاهلية بدون ضمان اجتماعي او صحي.

لا شك ان العمالة الوافدة ظاهرة عالمية من عمالة دول الخليج لاسباب ديمغرافية تحتاج العمالة بحيث تبلغ في بعضها اكثر من الشعب المضيف. اما العمالة الاوربية فهي ليس لوجه الله بقدر ماهي حاجة كعمالة رخيصة اضافة الى شيخوخة المجتمع الاوروبي. المفارقة العراقية اننا دولة نفطية كغيرنا وليس لدينا شيخوخة. بل سوء اداء معجون بفساد , فحسب لجنة الاستثمار والتنمية البرلمانية بوجود الف و١٥٠ مشروعا استثماريا متوقفا ومتلكئا , وان هناك دراسة خلصت الى ان عدد المشاريع الاستثمارية التراكمي بلغ (١٠ الاف مشروع خلال المدة ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٢ , منوها صاحب الدراسة بأن ٢٠٪ من تلك المشاريع منجزة بنسبة (٧٠٪ - ١٠٠٪) فيما ال٨٠٪ المتبقية اما متوقفة عن العمل او متلكئة ,,الامر الذي يثقل كاهل الدولة بكلف تصل الى نحو ٢٥٠ مليار دولار بأثر تراكمي ايضا (الصباح في ليوم ٢٠٢٣/٢/٢٨).

لا نبالغ اذا ما قلنا ان هذه المشاريع عند اشتغالها تستوعب العمالتين ولا شك.

ولكن يمكن القول بأن المرض الهولندي موضوعيا , كان ولا يزال سببا في شلل الصناعة والاستثمار ليأتي مكملا لارادة سياسية داخلية وخارجية في أن ، فعناصر الانتاج باتت مكلفة بحيث يكون المنتج العراقي اكثر كلفة من المستورد ، اضافة لعوامل داخلية وهي لوبيات الاستيراد ومن ورائها , وان سياسة الاغراق والتهريب تأتي معززة لذلك التراجع في المنتج العراقي. كما ان عدم الاستقرار والفساد تشكل المناخ المناسب لتخصيب ازدهار المستورد سواء كان انتاجيا او استهلاكيا. هذا الاطار العام كحصيلة وحجر اساس لريعية اقتصادنا حيث شلت فكرة البديل او الرديف لبيع النفط الخام , بتشغيل مشاريعنا اعلاه لاستيعاب العمالة العراقية اولا , ولا يفوتنا ان العمالة الاجنبية غالبا ما تقتصر في قطاع الخدمات اي عمالة غير ماهرة دفعت بهم بلدانهم لتحويل عملة صعبة واغلبهم من شعوب اواسط اسيا , فالمرض الهولندي بارتفاع الدخول نتيجة الريعية في انتاج الغاز رفع قيمة عملتهم امام العملات ذات العلاقة بحيث ارتفعت كلفة المنتجات لتستعين بالمنتج المستورد الاقل كلفة , وهكذا الامر في جميع الدول الريعية , وبما ان الريعية باتت طبقية حادة في تفاوت الدخول حصلت الهزات والاحتجاجات لردم الفجوة بين المستنفيد وغيره , حيث بات الاستيراد هو المحور الاقتصادي بامتياز , لينسحب الاقتصاد الحقيقي الصناعة والزرعة بكل لوجستياتهم لتخلى الساحة للاستيراد الذي سحب قسما كبيرا من قطاع الخدمات بعمالة غير ماهرة من نازحي الداخل العراقي لينافسهم مهاجري الخارج عبر التسلل والمسكوت عنه , اما ما يتعلق بالترف ومستلزماته فلا حاجة للتعريف به اذ انه يعبر عن ذاته في الساحة الاقتصادية وروافدها.

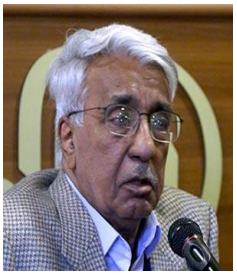

هذا الوضع ناجم ولا شك من ريعية الاقتصاد كأرضية جاهزة ولا يسعنا معالجة تبعاته الا من خلال دور المسعف , او الترحيل للدورة القادمة ، او التعاطي مع مشكلات غير انية داخلية او خارجية ، فالاخيرة مثلا في ملف المياه ومخرجاته والحدود ومشكلتها مع دول المنبع وابتزازاتها مع غيرها من ذوي العلاقة داخليا وخارجيا ، اما الشأن الداخلي فتنعكس عليه مباشرة العلاقة مع الخارج الدولي والاقليمي كلا حسب مصالحة الانية او الستراتيجية ، لتنعكس مباشرة من التهريب بكل تجلياته المالية والسلعية وصولا للعمالة من خلال شرعيات غير منظمة ,

فالعمالة الاجنبية هي احد مخرجات هذه السياسات , الم تستطع الاف المشاريع المعطلة فنيا او لاعتبارات الجدوى الاقتصادية او حتى لاعتبارات لها علاقة سلبية بقضية التصنيع والزراعة الحديثة ، رغم ان ناخبيهم هم من العمالة العراقية ، التي لا ترى غير الوظيفة الحكومية ملاذا لاسباب الضمان والاستقرار ليس للعامل فقط بل للبلد , فتشغيل المعامل والمزارع بعد تحديثها والتي اقترنت بملف المياه في تنظيم الاطلاقات المائية ، اذ بات التحديث الزراعي تحدده تداعيات الملف المائي مقرونا بتنظيم وترتيب مسألة المياه الجوفية بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية او بالرياح , اما الصناعة بقيادة الصناعة النفطية بمشتقاتها وببتروكيمياوياتها واسمدتها وغازها المصاحب وغير المصاحب , حيث مخرجات هذه الصناعة ستشكل عاملا اساسيا في تقليل كلف التشغيل من خلال المشتقات النفطية الوطنية وتصديرها اكثر سعرا من الخام , ولعلها الفرصة الاخيره , كما تهدد البدائل المطروحه لكي ننهض ذاتيا وما يستلزمنا من وحدة وطنية من الجذر وليس من فروع جربت ، لا يأس مع الامل والامكانات المتاحه وباليد بحول الله بانتظار فرسان المواطنة الحقيقية.

اتفاقية دولية للقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل

هاشمية السعداوي

نظرا لتنامي واستشراء العنف في مواقع العمل، وبعد ضغوط كبيرة من قبل منظمات نقابية دولية ومنظمات مجتمع مدني، صوّت مؤتمر العمل الدولي في حزيران ٢٠١٩ وبأغلبية ساحقة على اعتماد الاتفاقية ١٩٠، معززة بتوصيات تهدف جميعا الى إنهاء التحرش في عالم العمل.

وعلى الرغم من تأخير مصادقة العراق على هذه الاتفاقية، إلا أنها من الاتفاقيات المهمة التي يعول عليها بشكل كبير في توفير عالم عمل خال من العنف والتحرش. وذلك ما أكده نص الاتفاقية الذي جاء فيه " أن الجميع لديهم الحقّ بعالم عمل خالٍ من العنف والتحرّش، بضمنه المبنيّ على النوع الاجتماعي، فهو المعيار العالمي الأول المُلزم قانونيّاً ويتعامل مع قضيّة العنف في العمل لوحدها".

إن اتفاقية ١٩٠ وضمنها توصية ٢٠٦ مكنت الدول التي اعتمدتها في سوق العمل، من الحد من حالات التحرش والانتهاكات التي يتعرض لها العمال في سوق العمل. خاصة وأن عالم العمل يزدحم بمجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت لتؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي، وهي تشمل العنف والتحرش على أساس نوع الجنس.

نطاق الاتفاقية

وتوصف الاتفاقية ١٩٠ بالشمولية من حيث احتواؤها كافة قطاعات العمل وأماكن العمل. فهي شاملة لجميع المنخرطين في عالم العمل من قطاع خاص وقطاع عام في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والعاملين في المناطق الحضرية والريفية، وتغطّي المُتدرّبين والمتطوّعين والباحثين عن العمل الموظفين والمتعاقدين بغض النظر عن وضعهم التعاقدي.

وتغطي الاتفاقية من جانب آخر حوادث العنف والتحرش التي تحدث في مكان العمل المادي، أو الأماكن المرتبطة بالعمل مثل أماكن الاستراحة وأماكن الطعام او أماكن تبديل الملابس والأماكن التي يستخدم فيها العمال مرافق الصرف الصحّي.

بل وشملت الاتفاقية أماكن أبعد من ذلك، مثل حوادث العنف والتحرش أثناء انتقالِهم من وإلى العمل والحوادث التي تحدث عبر وسائل التواصل (الانترنت) المتعلقة بالعمل، وحوادث العنف والتحرش في الأنشطة الاجتماعية ذات الصلة بالعمل.

أهمية الاتفاقية

إن الاتفاقية ١٩٠ وتوصيتها ٢٠٦ تهدفان إلى وضع حد للعنف والتحرش في عالم العمل، وهما تعترفان بحق كل شخص في عالم

عمل خالٍ من العنف والتحرش، وتقرّان أهمية ثقافة عمل تقوم على الاحترام المتبادل وعلى كرامة الانسان.

وتغطي الاتفاقية الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية كتلك المتعلقة بالعنف المنزلي الذي يمكن أن يؤثر على العمالة والإنتاجية والصحة والسلامة، وعلى الأطراف الثلاثة ومؤسسات سوق العمل الاعتراف بآثار العنف المنزلي، وبالتالي يمكن أن تساعد في مواجهته والتصدي له، فضلا عن أن العنف والتحرش في عالم العمل يؤثر على صحة الشخص النفسية والبدنية والجنسية، وبالتالي ينعكس على العائلة والبيئة الاجتماعية.

كما تشدد الاتفاقية على توفير زخم حضور ملفت لنقابات العمال، لمكافحة العنف والتحرش في عالم العمل.

ومن أجل الضغط على الجهات التشريعية للمضي باتجاه المصادقة على الاتفاقية، يتوجب أولا أن تلعب النقابات العمالية دورها للمطالبة في أن تصبح الاتفاقية جزءًا من القوانين الوطنية> فهي تمثل فرصة استثنائية للنقابات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة للمضيّ قدما في الكفاح ضد العنف.

كما أن هناك حاجة كبيرة إلى مساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة وقضايا العنف، من أجل اعتماد الاتفاقية محليا، خاصة وأن أغلب حالات العنف والتحرش تتعرض لها النساء في سوق العمل.

وبما أن المجتمع العراقي يعاني ونقولها بصراحة من العنف المنتشر في أغلب مفاصل الحياة، فعلى النقابات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان أن تجعل هذه الوثيقة حقيقةً حيّة، من خلال الكفاح من أجل المصادقة عليها وثم تطبيقها.

ولا يقتصر الضغط لإقرار الاتفاقية على دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بل أن هناك حاجة ملحة أيضا الى برفع الوعي المجتمعي والثقيف في ميادين العمل ببنود الاتفاقية وتوصياتها، وإطلاق حملات منظمة بما تتضمن من أنشطة متنوعة للضغط على أصحاب القرار، من أجل المصادقة على الاتفاقية خاصة وأن قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ جرّم التحرش في العمل.

إن مصادقة الدولة على الاتفاقية يعزز بشكل كبير المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لاسيما الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالمفاوضة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل القسري وعمل الأطفال وكافة اشكال التمييز في العمل وتعزيز العمل اللائق.

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

No. 145 Apr. 2023

لماذا تفوقت سنغافورة في التعليم ؟

أ .د. محمد الربيعي

سنغافورة دولة صغيرة تقع في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو. معدل معرفة القراءة والكتابة ٩٩,٣ في المائة ولها نظام تعليم مدرسي يعد من أبسط و اكفأ الانظمة التعليمية في العالم .. نظام التعليم في سنغافورة هو بلا شك الأفضل في العالم. في الواقع، إن الطلاب السنغافوريين هم الأفضل أداءً في جميع أنحاء العالم والذين يسجلون باستمرار درجات عالية في تصنيفات OECD PISA. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت العديد من الدراسات أن الطلاب السنغافوريين أذكى من الطلاب من أوروبا وأمريكا الشمالية.

ماذا يمكن أن يكون السبب في أن نظام التعليم في سنغافورة هو الأفضل في العالم؟ وما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها منهم ؟

تهدف وزارة التعليم السنغافورية إلى «تطوير شغف التعلم لمساعدة الطلاب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة واكتشاف مواهبهم ومساعدتهم على التفوق». وقد اختارت منهجا فريدا من نوعه للتعليم مع التركيز الأساسي على ضمان نمو الفرد النفسي والاجتماعي. يعتمد تعليم سنغافورة على الأساليب المهنية النوعية والماهرة، وهذا هو سبب إنفاق ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم.

جودة التعليم السنغافوري فريدة من نوعها من حيث طرق التدريس والتعلم وتميز نفسها عن البلدان الأخرى من خلال التركيز على جودة التعليم بدلاً من كميته.

رواتب المعلمين سخية وليس عليهم أن يتحملوا وطأة السياسات الاقتصادية القاتلة للحكومة. يتم منحهم مكانة أكثر شرفاً في المجتمع من أي مسؤول حكومي آخر. من النادر العثور على أي خطأ في المدرسة فالمرافق مجهزة بأفضل التجهيزات، ونسبة الطلاب إلى المدرسين هي ١٥: ١ في المرحلة الابتدائية و ١١: ١ في المرحلة الثانوية، اما معدل التسرب فهو لا يكاد يذكر ونظام القبول صارم للغاية. وسيلة التدريس هي اللغة الإنجليزية فقط ويعد «التعلم المبهج» و«الإحساس بالقومية» لدى الأطفال و«تعلم أقل لتعلم المزيد» من السمات المهمة لنظام التعليم في سنغافورة.

إذا تحدثنا عن المنهج، فقد اعتمدت الدولة المنهج الذي سيمكن مواطنيها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. على الرغم من أن هذه الدولة كانت تحت الحكم البريطاني لفترة طويلة، إلا أنها لم تتبنى نظام التعليم الغربي بالكامل. يركزون على قراءة وتدريس الرياضيات والعلوم واللغة الأم من المستوى الابتدائي والى المستوى الاعدادي، وتم تبني المواد المهنية الأكثر توجهاً عملياً بدلاً من الموضوعات التقليدية في سنوات الثانوية وما بعدها فمعظم المدارس في سنغافورة هي مدارس موجهة للتطوير المهني. ومن ثم، يوجد حد أدنى لعدد ساعات التدريب المهني لكل معلم.

وفي مقابلة مع صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية، قال رئيس الوزراء السنغافوري «لي هسين لونج»: «إن نظام التعليم مصمم لتدريب الطلاب على الوظائف التي يمكنهم شغلها. ولهذا السبب، عندما يتخرج الطلاب، يحصلون على عمل على الفور.»

ولكن هذا ليس إلا غيض من فيض، حيث يوجد الكثير لنتعلمه من التعليم في سنغافورة. ومنه ما يلي:

١ــ يعلم المنهج مهارات حل المشكلات والتفكير الإبداعي.

يهتم التعليم السنغافوري بالجوهر الحقيقي للتفكير النقدي ويدرب الطلاب على تعزيز مهاراتهم بشكل كامل لحل مشاكل مكان العمل ذات الصلة، بالإضافة إلى ايجاد الحلول بفعالية. ويقدم مجموعة متنوعة من أساليب التفكير التي يمكن الطالب من استخدامها لصالحه. ويكتسب الطلاب من خلاله نظرة ثاقبة حول كيفية تقييم عبارات المشكلة المختلفة بشكل فعال وتقديم استنتاجاتهم بطريقة منطقية ومقنعة.

٢ــ يركز منهج سنغافورة على تعليم الطلاب مهارات إبداعية وحل المشكلات.

٣ــ يتم تعليم الطلاب موضوعات محددة توفر المعرفة العملية والمهارات التي تمكنهم من حل تحديات العالم الحقيقي.

٤ــ بالإضافة إلى ذلك، يقوم جميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم بتقييم وتحسين النظام المدرسي باستمرار لتحسين الأداء.

معايير التعليم العالي

١ـ قبل أن يتم توظيف المرشحين من الحاصلين على شهادات جامعية في التعليم بشكل كامل، يتم اخضاعهم لتمرين وفحص صارم.

٢ـ يتم أيضا تأهيل المعلمين وتطويرهم بكفاءة قبل تلقي التدريب.

٣ - مجرد اختيار المرشحين لمنصب معلم، يتم نقلهم إلى تدريب مهني كامل أوصى به المعهد الوطني للتعليم.

٤ـ بعد الانتهاء من التدريب، يأخذ المعلمون المرشحون دورة تدريبية في التطوير المهني تستغرق ١٠٠ ساعة.

برنامج إنكليزي لا مثيل له .. أنشأت هيئة التعليم في سنغافورة برنامج تعلم وقراءة اللغة الإنجليزية في عام ٢٠٠٦ لمساعدة الطلاب متعددي اللغات على تعلم اللغة الإنجليزية والتي هي اللغة الاولى في البلاد، ويشتمل البرنامج على تقنيات الدراما ولعب الأدوار لتحسين المهارات اللغوية للطلاب.

نجاح سنغافورة كدولة، يعود إلى كون السياسات الاقتصادية والتربوية براغماتية، وليس أيديولوجية بحيث تؤكد دائما على أهمية الجهود ومعايير الجودة. وتؤكد سياسات التعليم على تحقيق الجدارة في مواضيع ثلاث رئيسية وهي العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية. أما في التعليم العالي فتؤكد سياساتها على التعليم التكنولوجي والمهني في معاهد تقنية وبولي تكنيك. وهناك خمس جامعات تضم ٢٧٪ فقط من الطلبة المؤهلين لولوج التعليم العالي.

يوفر النظام التعليمي في سنغافورة للطلاب مسارات و تفصيلات تعليمية مختلفة. وتم تصميم نظام التعليم لتشجيع الطلاب على إيجاد شغفهم واهتماماتهم.

يحصل الطلاب السنغافوريون على مسارين للتدريب المهني، وكليات الفنون التطبيقية، وكليات المبتدئين التي تؤدي إلى التعليم الجامعي.

تم تصميم النظام المدرسي لتعزيز قدرات التعلم ونقاط القوة لدى الموهوبين مع إنه يمنح جميع الطلاب فرصًا متساوية في العالم الحقيقي.

اخيراً، لا يسعني إلا التأكيد على أن سنغافورة تتمتع بأفضل نظام تعليمي بسبب نظام التربية والثقافة من الدرجة الأولى في البلاد. وليس سراً أنه يمكننا تعلم الكثير من سنغافورة فيما يتعلق بأساليب التعليم والتعلم لتحسين قطاع التربية والتعليم العالي في بلادنا.